*J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.6 (12): 2073- 2095, 2015*

# PERFORMANCE OF TRADE BETWEEN EGYPT AND THE GREAT ARAB FREE TRADE AREA, ITS EFFICIENCY AND MOST IMPORTANT ECONOMIC VARIABLES AFFECTING THEM

**Soliman ,S. A.A.**
**Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center**

# أداء التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكفاءتها وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها

**سرحان احمد عبد اللطيف سليمان**
**معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية.**
**sarhansoliman@yahoo.com**

## الملخص

إدراكا لأهمية التجارة الدولية فقد انضمت مصر الى العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة لمواكبة التطورات العالمية والاستفادة من مزاياها، وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعروفة اختصاراً باسم "جافتا" Great Arab Free Trade Area (GAFTA) أهم الاتفاقيات التجارية التي تهدف الى تشجيع التجارة الخارجية بين الدول العربية وكانت مصر من أولى الدول انضماماً للمنطقة والتوقيع على الاتفاقية الخاصة بها[٦]، غير أن المتتبع لتطور التجارة بين مصر والمنطقة يلمس تضاؤلها وانها لم تنم بالقدر المأمول. فقد تبين من النتائج البحثية تزايد قيمة التجارة بين مصر والمنطقة سنوياً بنحو ١٧٪، حيث زادت الصادرات المصرية الى المنطقة سنوياً بنحو ١٨.٩٥٪، وزادت قيمة الواردات المصرية من المنطقة بنحو ١٥.١٪. وقد بلغت نسبة قيمة التجارة المصرية مع المنطقة في إجمالي قيمة التجارة المصرية نحو ٢٢.٩١٪ في عام ٢٠١٣، وقدرت نسبة قيمة التجارة المصرية مع المنطقة في قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري بحوالي ٤.٨٨٪. وأن معدل النمو السنوي للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بلغ نحو ١٧٪. وقد بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع المنطقة حوالي ١٣.٥٪. واثرت الاتفاقية ايجابياً على التجارة بين مصر والمنطقة حيث ارتفع معدل نمو التجارة المصرية مع المنطقة بنحو ٢٤.٠٨٪، وزادت درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع المنطقة بنحو ٩٩.٩٪، وارتفعت درجة الارتباط بين الصادرات والواردات المصرية مع المنطقة بنحو حيث بلغ قيمة معامل الارتباط في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية نحو ٠.٦٢، ارتفع الى نحو ٠.٨٦ في فترة تنفيذ الاتفاقية. ولم تتأثر قيمة التجارة المصرية مع المنطقة سلباً بالتطورات الإقليمية الراهنة وتبين أن التجارة الكلية بين مصر المنطقة تتحدد بصفة رئيسية بالناتج المحلى الإجمالي المصري، وسعر النفط العالمي، وعدد سكان المنطقة، ومتوسط أسعار المستهلكين في مصر، والصادرات الكلية المصرية الى العالم، والصادرات الكلية للمنطقة الى العالم، ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث في الوقوف على اهم تلك العوامل وتأثيرها، مما سيكون له أهمية في تحديد الأساليب والآليات التي يمكن اتباعها للتغلب على اهم المعوقات والمشاكل التي تحول دون زيادة التجارة البينية المصرية العربية.

## المقدمة

يمثل قطاع التجارة الخارجية مكانة متميزة في الاقتصاد المصري لأهميته في توفير موارد النقد الأجنبي من خلال عوائد الصادرات اللازمة لدفع التنمية الاقتصادية، كما تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية فمن خلالها تحقق الدول التكامل الاقتصادي، وتسد فجوة الموارد فيما بينها، حيث تنقل عناصر الإنتاج من سلع وخدمات من الدول التي تتمتع بوفرة نسبية من هذه العناصر تصدير إلى المناطق ذات الوفرة النسبية الأقل استيراد وان قدرة الاقتصاد على الاستغناء عن التجارة والاعتماد على

القدرات الذاتية، تتناسب طردياً مع وفرة الموارد المحلية والمتاحة. فالاقتصاد الذي يمتلك موارد أكثر تنوعاً تقل أهمية التجارة الخارجية في مجمل أنشطته، والعكس صحيح. ونظراً للتنافس التجاري الذي أوجدته التكتلات الاقتصادية والتسارع على الأسواق التجارية العالمية كان لزاماً على مصر أن تتجه نحو الدخول في تكتلات إقليمية كخطوة ضرورية على طريق تنمية وتعظيم التكامل بين هذه التكتلات. ومن ذلك المنطلق انضمت مصر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تضم في عضويتها ١٨ دولة عربية وافقت على تشجيع التكامل بينها من خلال تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق المصالح المتبادلة لشعوبها[١٣]. وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهم التجمعات الاقتصادية العربية، حيث تضم معظم الدول العربية، وتشكل غالبية الاقتصاد العربي، وعلى الرغم من الإمكانات والقدرات الاقتصادية بالمنطقة، إلا أن حجم التجارة البينية بالمنطقة لا يزال ضعيفاً ولا يتماشى مع الهدف من إنشائها، ومن ثم يجب البحث عن أسباب تدنى تلك التجارة، في محاولة لإيجاد وسائل وآليات لتعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية[٥].

ولقد أصبح التصدير في مصر قضية رئيسية بعد تراجع قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات، وما صاحب ذلك من تزايد للعجز في الميزان التجاري وانخفاض في قيمة العملة الوطنية وظهور الاختناقات في بعض السلع فارتفعت أسعارها[٩]، ونظراً لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية مرتفعة في عديد من السلع خاصة السلع الزراعية مقارنة بالدول الأخرى كان لزاماً على مصر أن تتجه نحو الدول العربية بهدف زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري، بالإضافة الى اعتماد مصر على سد بعض احتياجاتها من السلع اللازمة لبرامج التنمية خاصة الطاقة، ومن ثم تستفيد مصر من زيادة التجارة مع الدول العربية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[١٤].

**المشكلة البحثية**

على الرغم من انضمام مصر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تهدف إلى تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بشكل عام، وتنمية التجارة البينية بشكل خاص في عام ١٩٩٨، حيث دخلت اتفاقية المنطقة حيز التنفيذ منذ بداية عام ٢٠٠٥، بهدف إزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع، الا ان الواقع الفعلي يشير إلى انخفاض قيمة التجارة الخارجية المصرية مع دول المنطقة، حيث بلغت نحو ١٩.٣٤ مليار دولار، تعادل نحو ٧.١٪ من الناتج المحلى الإجمالي المصري، كما بلغ معدل الانكشاف الخارجي المصري على دول المنطقة نحو ٣.٤٥٪ وذلك في عام ٢٠١٣، مما يدل على ان حجم التجارة بين مصر ودول المنطقة لا يتماشى مع الهدف من انضمام مصر للمنطقة، ويقتضى ذلك ضرورة البحث عن وسائل وآليات لتعزيز التبادل التجاري بين مصر والدول العربية، وان تنفيذ الاتفاقية لم يكفى وحده لزيادة وتنمية التجارة البينية المصرية العربية، وانما يحتاج لوسائل أخرى إضافية تساعد في تنمية هذه التجارة.

**الأهداف البحثية**

يستهدف البحث بصفة رئيسية الوقوف على الوضع الراهن للتجارة الخارجية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية وكفاءتها وأهم المتغيرات المحلية والخارجية المؤثرة على هذه التجارة ومن ثم الوصول الى اهم السبل لتنميتها، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٣)، ومن ثم يرمى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:

أ. التعرف على الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكلية بين مصر والمنطقة.
ب. الوقوف على كفاءة التجارة الخارجية الكلية بين مصر والمنطقة.
ج. دراسة أثر المتغيرات الإقليمية الراهنة على التجارة بين مصر والمنطقة.
د. دراسة اهم المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية المؤثرة على التجارة بين مصر والمنطقة.
ه. الخروج بتوصيات، ومقترحاتٍ تساعد في تشجيع وتنمية التجارة بين مصر والمنطقة.

**أهمية الدراسة:**

- تنبع أهمية الدراسة من الأهمية النسبية للتبادل التجاري البيني، بين مصر والدول العربية.
- فالتبادل التجاري يعمل على تحقيق إقامة سوق قوي، ومتسع، يساعد الدول العربية ومن بينها مصر الى الانتقال تدريجيا إلى تحقيق دور كبير من التنويع.
- وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أهمية التجارة، في تأمين احتياجات مصر، من السلع من أسواق الدول العربية التي تربطها بها علاقات وطيدة، وتقارباً في المصالح واتفاقياتٍ على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، وهذا بالطبع يقلل من شدة انكشاف مصر على العالم الخارجي، ويؤمن لها تدفق هذه السلع البينية، كذلك يساعد في زيادة الصادرات المصرية الى الدول العربية وما له من انعكاس على زيادة الايرادات والتنمية الشاملة في مصر.
- وترجع أهمية هذه الدراسة من أن مستويات التضخم في السوق المحلى المصري، عادة ما تكون مستوردة من الخارج نتيجةً للانفتاح الاقتصادي، لذلك فإن زيادة التكاليف بسبب تغيّر أسعار صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي يعطي ميزة سعرية لهذه لدول في التبادل التجاري البيني، ولذلك يمكن التعاون بين

مصر والدول العربية لتخفيف الاعتماد على الدول غير العربية والتنسيق في الإنتاج والتصدير لتقليل من المخاطر الاقتصادية نتيجة التغيرات في سعر الصرف والتضخم بالنسبة لمصر وأيضا للدول العربية.

## الأسلوب البحثي

اعتمد البحث بصفة أساسية على الأساليب الوصفية والكمية، وعلى وجه التحديد تم استخدام الأساليب البحثية الآتية:

١. **معادلات الاتجاه الزمنى العام:** في دراسة تطور التجارة الكلية المصرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك دراسة تطور أهم المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية المؤثرة عليها.

٢. **اعتمد البحث على العديد من مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية(٤)، (١١)، (١٢)، (١٤):** مثل درجة أهمية التجارة الخارجية، درجة الانفتاح او الانكشاف الاقتصادي، درجة الاستقرار الاقتصادي، معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية، متوسط الميل للتصدير، متوسط الميل للاستيراد، علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات، وفيما عرضاً موجزاً لبعضاً منها، وطريقة تقديرها:

- **علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية:** يهدف قياس مدى الارتباط والتلازم بين الصادرات والواردات البينية الى تحديد ما إذا كانت التجارة بين الدول تتم وفقاً للمزايا النسبية والتنافسية والاحتياجات الفعلية لكل دولة، أم أنها مجرد اتفاقيات تبادلية، ومدى أهمية الاتفاقيات التجارية في التجارة البينية، وذلك بتقدير معامل بيرسون للارتباط بين الصادرات والواردات البينية للدول.
- **درجة الاستقرار الاقتصادي:** يشير هذا المعيار إلى درجة التقلبات التي تحدث في التجارة الخارجية، إذ انه كلما زادت قيمته كلما دل على زيادة التقلبات وعدم استقرار التجارة الخارجية، ويعبر المتوسط الهندسي لهذه النسبة عن معامل عدم الاستقرار، فاذا كانت قيمة المعامل مساوية للصفر، فان ذلك يعنى ثبات أو استقرار الظاهرة المحسوبة، وكلما زادت قيمة هذا المعامل، فان ذلك يعنى زيادة درجة عدم الثبات، ويمكن الوقوف على درجة الاستقرار الاقتصادي لمتغير معين بتقدير معامل الاستقرار Instability Coefficient، والذى يعتمد على طريقة النسب المئوية لمتوسطات الانحرافات AveragePercentage-deviation، والتي يتم تطبيقها وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معامل عدم الاستقرار} = \frac{|\text{ص} - \hat{\text{ص}}|}{\hat{\text{ص}}} \times ١٠٠$$

حيث أن: ص = القيمة الفعلية للمتغير موضع الدراسة، ص^ = القيمة المقدرة للمتغير موضع الدراسة، ويتم الحصول عليها من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى.

- **درجة الانكشاف الاقتصادي**: يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلى الإجمالي، ويسمى أيضاً درجة الانفتاح الاقتصادي؛ تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ففي حالة ارتفاع هذا المؤشر فان ذلك يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية للخارج، ويؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلى للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد، ويتم حسابه بنسبة قيمة التجارة الخارجية إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالي.
- **متوسط الميل للتصدير:** تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدل على مدى مساهمة الصادرات البينية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير لهذه الدولة، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على انخفاض اعتماد الدول على العالم الخارجي ويزيد من اعتمادها على بعضها البعض، مما يجعل اقتصاديات الدول أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي.
- **متوسط الميل للاستيراد:** يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدول على بعضها، وبالتالي معرفة مدى اعتمادها على العالم الخارجي، وذلك بتقدير متوسط نسبة الواردات البينية الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما زادت قيمته فيما يخص الواردات البينية، كلما دل على انخفاض درجة اعتماد الدول على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، وزاد اعتماد الدول على التجارة البينية، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للدولة للإنتاج العالمي.

٣. **الأسلوب الإحصائي القياسي:** ويعتمد على تحديد المتغيرات التي تؤثر في الطلب على التجارة الخارجية الكلية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبناء نموذج اقتصادي يشرح هذه العلاقات

التبادلية، وتم الاعتماد على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطى وغير الخطى، كما تم الاستعانة أيضاً بأسلوب الانحدار الانتقائي المرحلي Stepwise في تحديد وتحليل محددات التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد أجريت عدة محاولات لتقدير علاقة الانحدار المتعدد للمتغيرات، والتي تتمشى معاملات ارتباطها بالمتغير التابع مع المنطق الإحصائي، والاقتصادي، والتي تتسم بأفضل التقديرات لكل من معامل التحديد ($ر^2$)، (ف)، مع مراعاة ألا يتضمن أي محاولة تقدير لتلك العلاقة الإنحدارية متغيرين مستقلين بينهما مشكلة ازدواج خطى متعدد، استناداً إلى مصفوفة كلاين لمعاملات الارتباط، بالإضافة إلى اختبار Durbin-Watson للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة.

**مصادر البيانات**

استند البحث بصفة رئيسية على البيانات المنشورة لعديد من الجهات، أهمها: الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والبنك الدولي، وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة المصرية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، كما تم الاستعانة ببعض البيانات والإحصاءات المنشورة لبعض الجهات على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت".

## النتائج البحثية ومناقشتها

**أولاً: الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكلية المصرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** يمكن استعراض اهم ملامح التجارة الخارجية الكلية المصرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، وتم اعتبار عام ٢٠٠٠ سنة الأساس، وذلك من خلال دراسة تطورها، واتجاهها الزمنى العام فيما يلي:

**(١) تطور التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة:** بلغ متوسط قيمة التجارة بين مصر والمنطقة خلال فترة الدراسة نحو ٩.٢٢ مليار دولار. وتراوحت قيمتها بين حد أدنى بلغ حوالي ١.٧٤ مليار دولار في عام ٢٠٠١، برقم نسبى بلغ نحو ٨٤.٩٪ مقارنة بسنة الاساس، وحد أقصى بلغ نحو ١٩.٣٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣، برقم نسبى بلغ نحو ٩٤٣.٤٪ مقارنة بسنة الأساس، أي ان التجارة بين مصر والمنطقة تضاعفت أكثر من تسع مرات خلال ١٤ عاماً، جدول رقم (١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطورها، كما بالمعادلة رقم (١)، بالجدول رقم (٢)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو ١.٥٧ مليار دولار، يمثل نحو ١٧٪ من متوسط الفترة.

**جدول رقم (١): تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية بين مصر والمنطقة خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٣).**
**القيمة: مليار دولار أمريكي.**

| البيان / السنوات | التجارة الخارجية البينية الكلية | | الصادرات البينية الكلية | | الواردات البينية الكلية | | الميزان التجاري البيني الكلى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الرقم النسبي | القيمة | الرقم النسبي | القيمة | الرقم النسبي | القيمة |
| 2000 | 2.05 | 100.00 | 0.76 | 100.00 | 1.29 | 100.00 | (0.53) |
| 2001 | 1.74 | 84.88 | 0.62 | 81.58 | 1.12 | 86.82 | (0.50) |
| 2002 | 2.51 | 122.44 | 0.85 | 111.84 | 1.66 | 128.68 | (0.81) |
| 2003 | 2.85 | 139.02 | 1.12 | 147.37 | 1.73 | 134.11 | (0.61) |
| 2004 | 2.96 | 144.39 | 1.43 | 188.16 | 1.53 | 118.60 | (0.10) |
| 2005 | 5.16 | 251.71 | 2.09 | 275.00 | 3.07 | 237.98 | )0.98( |
| 2006 | 6.16 | 300.49 | 2.21 | 290.79 | 3.95 | 306.20 | (1.74) |
| 2007 | 7.32 | 357.07 | 2.48 | 326.32 | 4.84 | 375.19 | (2.36) |
| 2008 | 14.41 | 702.93 | 7.00 | 921.05 | 7.41 | 574.42 | (0.41) |
| 2009 | 13.21 | 644.39 | 8.16 | 1073.68 | 5.05 | 391.47 | 3.11 |
| 2010 | 14.95 | 729.27 | 8.68 | 1142.11 | 6.27 | 486.05 | 2.41 |
| ٢٠١١ | 17.60 | 858.68 | 9.35 | 1230.26 | 8.25 | 639.77 | 1.10 |
| ٢٠١٢ | 18.90 | 922.00 | 9.44 | 1242.11 | 9.46 | 733.41 | (0.02) |
| ٢٠١٣ | 19.34 | 943.37 | 9.99 | 1313.95 | 9.35 | 725.04 | 0.63 |
| المتوسط | ٢9.2 | | 4.58 | | 4.64 | | (0.06) |

**القيم بين الاقواس قيم سالبة.**
**المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.**

**(٢) تطور الصادرات البينية الكلية المصرية الى المنطقة:** قدر متوسط قيمة الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة خلال فترة الدراسة بنحو ٤.٥٨ مليار دولار. وتراوحت قيمتها بين حد أدنى بلغ نحو ٠.٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١، برقم نسبى بلغ نحو ٨١.٦٪ مقارنة بسنة الأساس، وحد أقصى بلغ نحو ٩.٩٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣، برقم نسبى بلغ نحو ١٣١٤٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطورها، كما بالمعادلة رقم (٢)، بالجدول رقم (٢)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو ٠.٨٦٨ مليار دولار، يمثل نحو ١٨.٩٥٪ من متوسط الفترة.

**(٣) تطور الواردات البينية الكلية المصرية من المنطقة:** بلغ متوسط قيمة الواردات البينية الكلية المصرية من المنطقة خلال فترة الدراسة حوالي ٤.٦٤ مليار دولار. وتراوحت قيمتها بين حد أدنى بلغ حوالي ١.١٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١، برقم نسبى بلغ نحو ٨١.٦٪ مقارنة بسنة الاساس، وحد أقصى بلغ نحو ٩.٤٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣، برقم نسبى بلغ نحو ٧٣٣.٤٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطورها، كما بالمعادلة رقم (٣)، بالجدول رقم (٢)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو ٠.٧٠١ مليار دولار، يمثل نحو ١٥.١٪ من متوسط الفترة.

**جدول رقم (٢): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة الخارجية المصرية الكلية مع المنطقة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠).**

| رقم المعادلة / البيان | المتغير التابع ص٨هـ | النموذج | المتوسط السنوي | معدل التغير السنوي٪ | ر٢ | ف |
|---|---|---|---|---|---|---|
| (١) | التجارة الخارجية الكلية المصرية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | ص^هـ = -٢.٥٥ + ١.٥٧ س هـ<br>(-٢.٣٨٠) (١٢.٤٩٢)* | 9.22 | ١٧ | ٠.٩٢٩ | ١٥٦.٠٤٣* |
| (٢) | الصادرات البينية الكلية المصرية الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | ص^هـ =-١.٩٢٨+ ٠.٩٦٨ س هـ<br>(-٢.٥٢٨) (٩.٦٩٣)* | 4.58 | ١٨.٩٥ | ٠.٨٨٧ | ٩٣.٩٦٢* |
| (٣) | الواردات البينية الكلية المصرية من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | ص^هـ =-٠.٦١٩ - ٠.٧٠١ س هـ<br>(-١.١٦٣) (١١.٢٢٨)* | 4.64 | ١٥.١١ | ٠.٩١٣ | ١٢٦.٠٧٧* |
| (٤) | الميزان التجاري الكلى المصري مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | ص٨هـ =-١.٣٠٨-٠.١٦٧ س هـ<br>(-٠.٧١٠) (١.٩٩٦)** | -٠.٠٦ | -٢٧٨.٣ | ٠.٣٦٥ | ٥٠.٤٩٣** |

**ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه بالمليار دولار في السنة هـ. س هـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = ١، ٢، ٣، .....،١٤.**
**القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. * معنوي عند (٠.٠١)، ** معنوي عند (٠.٠٥).**
**المصدر: حسبت من: جداول أرقام (١).**

**(٣) تطور الميزان التجاري البيني الكلى المصري مع المنطقة:** بلغ متوسط قيمة الميزان التجاري بين مصر والمنطقة خلال فترة الدراسة عجزاً قدره نحو ٠.٠٦ مليار دولار. وتراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ عجزاً قدر بنحو ٢.٣٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ فائضاً قدر بنحو ٣.١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. وشهدت الفترة (٢٠١١-٢٠٠٩) بالإضافة الى عام ٢٠١٣ فائضاً في الميزان التجاري المصري مع المنطقة بينما عان الميزان التجاري المصري عجزاً مع المنطقة في بقية سنوات الدراسة، جدول رقم (١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الميزان التجاري بين مصر والمنطقة، كما بالمعادلة رقم (٤)، بالجدول رقم (٢)، الى تناقص العجز بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠٥ بلغ نحو ٠.١٦٧ مليار دولار، يمثل نحو ٢٧٨.٣٪ من متوسط الفترة، وذلك بسبب التحسن في الميزان التجاري لمصر مع المنطقة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٩).

كما اتضح انه على الرغم من ارتفاع متوسط قيمة الواردات المصرية من المنطقة عن متوسط قيمة الصادرات المصرية الى المنطقة الا ان معدل الزيادة السنوية للصادرات المصرية الى المنطقة فاق معدل الزيادة السنوية للواردات المصرية من المنطقة خلال فترة الدراسة مما ادى الى تحسن في الميزان التجاري الكلى بين مصر والمنطقة. والنتائج السابقة تبين ان معدلات التغير السنوية للتجارة بين مصر والمنطقة لاتزال منخفضة رغم تنفيذ اتفاقية منطقة الحرة العربية منذ عام ٢٠٠٥، ولم تصل الى المأمول والطموحات المرتقب تحقيقها، باعتبار ان التجارة مع الدول العربية في مقدمة توجهات التجارة المصرية وتسعى الى تنميتها وزيادتها خلال السنوات الأخيرة.

**ثانياً: مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة:** يمكن استعراض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة خلال فترة الدراسة فيما يلي:

**(١) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الخارجية الكلية المصرية:** باستعراض بيانات جدول رقم (٣)، يتضح ان نسبة قيمة التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة في إجمالي قيمة التجارة الخارجية الكلية المصرية خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٧.٩٧٪ في عام ٢٠٠١، وحد اقصى بلغ نحو ٢٢.٩١٪ في عام ٢٠١٣، بارتفاع قدره نحو ٠.٦٧٪ عن عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٥.٤٢٪. كما تراوحت الأهمية النسبية قيمة الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بالنسبة لإجمالي قيمة الصادرات المصرية لنفس فترة الدراسة بين حد أدني بلغ نحو ٨.٥٥٪ في عام ٢٠٠١، وحد اقصى بلغ نحو ٣٣.٥٢٪ في عام ٢٠٠٩، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٩.٦٪، وبلغت في عام ٢٠١٣ نحو ٣٢.٦٢٪ بارتفاع قدره نحو ٠.٨٥٪ عن عام ٢٠١٢. بينما تراوحت الأهمية النسبية لقيمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة بالنسبة لإجمالي قيمة الواردات المصرية بين حد أدني بلغ نحو ٧.٣٦٪ في عام ٢٠٠١، وحد اقصى بلغ نحو ١٤.٢٪ في عام ٢٠٠٨، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ١١.٢٤٪ خلال فترة الدراسة، وبلغت نحو ١٣.١٩٪ في عام ٢٠١٣، بارتفاع قدره ٠.٤٩٪ عن عام ٢٠١٢.

وتشير النتائج السابقة الى ان ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة المصرية مع المنطقة في عام ٢٠١٣ كان نتيجة أثر ارتفاع كل من قيمة الواردات والصادرات المصرية مع المنطقة. كما تشير إلى انخفاض الأهمية النسبية للتجارة الكلية بين مصر والمنطقة بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية المصرية، مما يعنى وجود محددات ومعوقات لزيادة التجارة البينية المصرية مع المنطقة، وضرورة التغلب على المشاكل والمعوقات التي تعوق نموها، وان تنفيذ الاتفاقية بإزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية ليس كفيلاً بمفرده لزيادتها.

**جدول رقم (٣): تطور الأهمية النسبية للتجارة المصرية مع المنطقة في إجمالي التجارة المصرية والناتج المحلى الإجمالي المصري خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠).**

| البيان / السنوات | التجارة البينية/ التجارة الكلية ٪ | الصادرات البينية/ الصادرات الكلية ٪ | الواردات البينية/ الواردات الكلية ٪ | التجارة البينية/ الناتج المحلى الإجمالي ٪ | الصادرات البينية/ الناتج المحلى الإجمالي ٪ | الواردات البينية/ الناتج المحلى الإجمالي ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 9.39 | 10.76 | 8.01 | 2.06 | 0.76 | 1.30 |
| 2001 | 7.97 | 8.55 | 7.38 | 1.79 | 0.64 | 1.15 |
| 2002 | 11.75 | 11.72 | 11.77 | 2.95 | 1.00 | 1.95 |
| 2003 | 12.13 | 12.46 | 11.81 | 3.51 | 1.38 | 2.13 |
| 2004 | 9.51 | 11.65 | 7.36 | 3.76 | 1.82 | 1.95 |
| 2005 | 12.33 | 13.00 | 11.65 | 5.76 | 2.33 | 3.43 |
| 2006 | 11.57 | 10.76 | 12.39 | 5.74 | 2.06 | 3.68 |
| 2007 | 10.66 | 10.14 | 11.18 | 5.61 | 1.90 | 3.71 |
| 2008 | 20.90 | 27.60 | 14.20 | 8.86 | 4.30 | 4.56 |
| 2009 | 22.35 | 33.52 | 11.17 | 7.05 | 4.35 | 2.69 |
| 2010 | 21.25 | 30.97 | 11.53 | 6.83 | 3.97 | 2.86 |
| ٢٠١١ | 20.92 | 28.91 | 12.94 | 7.46 | 3.96 | 3.50 |
| ٢٠١٢ | 22.24 | 31.78 | 12.71 | 7.19 | 3.59 | 3.60 |
| ٢٠١٣ | 22.91 | 32.62 | 13.19 | 7.12 | 3.68 | 3.45 |
| المتوسط | 15.42 | 19.60 | 11.24 | 4.88 | 2.14 | 2.65 |

**المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.**

**(٢) درجة الانفتاح الاقتصادي المصري على المنطقة:** بتقدير نسبة قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية المصرية مع المنطقة في قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (٣)، يتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ١.٧٩٪ في عام ٢٠٠١، وحد اقصى بلغ نحو ٨.٨٦٪ في عام ٢٠٠٨، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالي ٤.٨٨٪. وتشير النتائج السابقة الى انخفاض درجة الانفتاح والاعتماد الاقتصادي المصري على المنطقة، واعتماده أكثر على العالم الخارجي، ولذلك لابد من

اتاحة السبل واتخاذ الوسائل الازمة لتنشيط التجارة المصرية مع المنطقة وكذلك التغلب على معوقات هذه التجارة.

**(٣) متوسط الميل للتصدير المصري مع المنطقة:** يتضح من بيانات الجدول رقم (٣) ان قيمة متوسط نصيب الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري قد بلغت نحو ٢.١٤٪ خلال فترة الدراسة، وتراوحت قيمته بين حد أدني بلغ نحو ٠.٦٤٪ في عام ٢٠٠١، وحد اقصى بلغ نحو ٤.٣٥٪ في عام ٢٠٠٩. وبالتالي يتضح تدنى وانخفاض مساهمة الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة في تكوين الناتج المحلى الإجمالي المصري.

**(٤) متوسط الميل للاستيراد المصري من المنطقة:** يتضح ان قيمة متوسط نصيب الواردات الكلية المصرية من المنطقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري قد بلغت نحو ٢.٦٥٪ خلال فترة الدراسة، وتراوحت قيمته بين حد أدني بلغ نحو ١.١٥٪ في عام ٢٠٠١، وحد اقصى بلغ نحو ٤.٥٦٪ في عام ٢٠٠٨، جدول رقم (٣). ويشير ذلك بوضوح الى انخفاض مساهمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة في مكونات الناتج المحلى الإجمالي المصري.

**(٥) معدل النمو السنوي للتجارة المصرية مع المنطقة:** باستعراض معدلات النمو السنوية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة، ولشقيها الصادرات والواردات الكلية خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (٤)، يتضح أن معدلات النمو السنوية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة تراوحت بين حد أدني بلغ انخفاضاً قدره نحو ١٥.١٪ في عام ٢٠٠١، وحد اقصى بلغ نحو ٩٦.٨٦٪ في عام ٢٠٠٨، وبمتوسط سنوي (هندسي) قدر بنحو ١٧٪. بينما تراوحت معدلات النمو السنوية للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بين حد أدني بلغ انخفاضاً قدره نحو ١٨.٤٢٪ في عام ٢٠٠١، وحد اقصى بلغ نحو ١٨٢٪ في عام ٢٠٠٨، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالي ١٨.٩٥٪. كما تراوحت معدلات النمو السنوية للواردات الكلية المصرية من المنطقة بين حد أدني بلغ انخفاضاً قدره نحو ١٣.٨٥٪ في عام ٢٠٠١، وحد اقصى بلغ نحو ١٠٠٪ في عام ٢٠٠٥، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالي ١٥.١١٪.

**جدول رقم (٤): تطور معدلات النمو السنوية ومعاملات عدم الاستقرار للتجارة البينية المصرية مع المنطقة خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٣).**

| البيان / السنوات | معدلات النمو السنوية٪ | | | معاملات عدم الاستقرار٪ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التجارة البينية | الصادرات البينية | الواردات البينية | التجارة البينية | الصادرات البينية | الواردات البينية |
| 2000 | 40.41 | ٢٩ | 65.22 | 50.98 | 54.78 | 47.17 |
| 2001 | (15.12) | (18.42) | (13.18) | 44.48 | 45.92 | 43.04 |
| 2002 | 44.25 | 37.10 | 48.21 | 16.04 | 25.74 | 11.86 |
| 2003 | 13.55 | 31.76 | 4.22 | 23.65 | 27.46 | 20.82 |
| 2004 | 3.86 | 27.68 | (11.56) | 44.18 | 40.71 | 46.99 |
| 2005 | 74.32 | 46.15 | 100.65 | 24.92 | 36.28 | 14.41 |
| 2006 | 19.38 | 5.74 | 28.66 | 27.04 | 46.72 | 7.88 |
| 2007 | 18.83 | 12.22 | 22.53 | 26.90 | 50.56 | 2.99 |
| 2008 | 96.86 | 182.26 | 53.10 | 24.41 | 18.97 | 30.23 |
| 2009 | (8.33) | 16.57 | (31.85) | 0.43 | 20.85 | 20.98 |
| 2010 | 13.17 | 6.37 | 24.16 | 1.54 | 13.91 | 11.59 |
| ٢٠١١ | 17.75 | 7.72 | 31.63 | 8.04 | 10.16 | 5.90 |
| ٢٠١٢ | 7.37 | 0.96 | 14.64 | 5.81 | 0.90 | 11.38 |
| ٢٠١٣ | 2.32 | 5.78 | (1.14) | 0.48 | 2.33 | 1.72 |
| متوسط الفترة | ١٧ | ١٨.٩٥ | ١٥.١١ | 13.50 | 23.99 | 17.28 |

**الأرقام بين القوسين قيم سالبة.**

**المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.**

ويتضح من النتائج السابقة أن عام ٢٠٠١ كان أقل الأعوام نمواً سنوياً بالنسبة للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة، بسبب تراجع معدلات النمو لكل من الصادرات والواردات الكلية مع المنطقة، بينما حقق عام ٢٠٠٨ أعلى معدلات النمو السنوية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بسبب ارتفاع معدل نمو الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة، بينما حقق عام ٢٠٠٥ اعلى نسبة نمو للواردات الكلية المصرية من المنطقة.

ويلاحظ ارتفاع معدلات النمو السنوية للواردات الكلية المصرية من المنطقة عن نظيرتها للصادرات الكلية المصرية للمنطقة. وبصفة عامة لاتزال معدلات النمو السنوية التجارة البينية الكلية المصرية مع المنطقة تتسم بالانخفاض ولا تصل الى الطموحات المرجوة من تنفيذ الاتفاقية.

**(٦) درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية المصرية مع المنطقة**: يتضح أن قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الكلية المصرية مع المنطقة تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٠.٤٣٪ في عام ٢٠٠٩، وبذلك يعتبر أكثر الأعوام استقراراً، وحد اقصى بلغ نحو ٥٠.٩٨٪ في عام ٢٠٠٠، وبذلك يعتبر أقل الاعوام استقراراً، كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الكلية المصرية مع المنطقة حوالي ١٣.٥٪. بينما تراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية المصرية الى المنطقة بين حد أدني بلغ نحو ٠.٩٪ في عام ٢٠١٢، وحد اقصى بلغ نحو ٥٤.٧٨٪ في عام ٢٠٠٠، كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية المصرية الى المنطقة حوالي ٢٣.٩٩٪. كما تراوحت معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية المصرية الى المنطقة، بين حد أدني بلغ نحو ١.٧٢٪ في عام ٢٠١٣، وحد اقصى بلغ نحو ٤٧.١٧٪ في عام ٢٠٠٠، كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية المصرية الى المنطقة نحو ١٧.٢٨٪، جدول رقم (٤). وتشير النتائج السابقة الى أن الواردات بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أكثر استقراراً من الصادرات البينية المصرية الى المنطقة، وانه بصفة عامة فان التجارة البينية وشقيها الصادرات والواردات الكلية بين مصر والمنطقة تتسم بانخفاض الثبات النسبي خلال فترة الدراسة.

**(٧) علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية المصرية مع المنطقة:** بتقدير علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية المصرية مع المنطقة خلال فترة الدراسة، يتضح وجود ارتباط قوى أكبر من (٠.٧) بين الصادرات والواردات الكلية بين مصر والمنطقة، حيث بلغ قيمة معامل الارتباط نحو ٠.٩٣. مما يشير إلى وجود ارتباط قوى بين الصادرات والواردات البينية الكلية المصرية مع المنطقة. مما يوضح أهمية تنوع التبادل التجاري بين مصر ودول المنطقة، وعدم تمركزها في التبادل الثنائي، مما قد يحقق زيادة أكبر في التجارة البينية، ويعود بالمكاسب الاقتصادية على جميع الدول ومن بينها مصر، وهذا يحتاج لإحداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية وتيسير حركة التجارة وزيادة القدرات التنافسية للسلع المتبادلة لتحل محل السلع المتداولة الأخرى بين الدول العربية مع بقية دول العالم.

**ثالثاً: تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة:**

يتناول هذا الجزء تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الكلية المصرية وشقيها الصادرات والواردات الكلية المصرية مع المنطقة، وبالتالي اثرها على كفاءة هذه التجارة، وقد تم تقسيم فترة الدراسة الى فترتين: الأولى وهى (٢٠٠٤-٢٠٠٠): وهى الفترة التي سبقت تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والثانية وهى (٢٠١٣-٢٠٠٥): وهى الفترة التي تم فيها تنفيذ الاتفاقية خلال فترة الدراسة، وفيما يلى عرضاً لدراسة تأثير تنفيذ الاتفاقية على التجارة الخارجية الكلية بين مصر والمنطقة كما يلى:

**(١) تأثير تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على قيمة التجارة بين مصر والمنطقة:** تبين ان فترة تنفيذ الاتفاقية شهدت تحسناً في قيمة التجارة الكلية المصرية مع المنطقة بالمقارنة بنظيرتها في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية بنحو ٤٣٧.٦٪، حيث بلغ متوسط قيمة التجارة الكلية المصرية مع المنطقة في فترة تنفيذ الاتفاقية نحو ١٣.٠١ مليار دولار، بينما بلغت نحو ٢.٤٢ مليار دولار في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية.

وكان تأثير تنفيذ الاتفاقية على الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة اكبر من تأثيرها على الواردات الكلية المصرية من المنطقة، حيث شهدت قيمة الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة تحسناً بنحو ٥٨٧.٥٪ في فترة تنفيذ الاتفاقية بالمقارنة بمثيلتها في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية، حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة في فترة تنفيذ الاتفاقية نحو ٦.٦ مليار دولار، بينما بلغ المتوسط في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية حوالى ٠.٩٦ مليار دولار، في حين شهدت قيمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة تحسناً بنحو ٣٣٦.٠٥٪ بالمقارنة بنظيرتها في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية، حيث بلغ متوسط قيمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة في فترة تنفيذ الاتفاقية نحو ٦.٤١ مليار دولار، بينما بلغ المتوسط في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية حوالى ١.٤٧ مليار دولار، جدول رقم (٥).

**جدول رقم (٥): تأثير تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٥).**

| الفترات ونسبة التغير٪ / البيان | (١) ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | (٢) ٢٠٠٥-٢٠١٣ | التغير بين (٢)، (١)٪ |
|---|---|---|---|
| متوسط قيمة التجارة البينية المصرية مع المنطقة | ٢.٤٢ | ١٣.٠١ | ٤٣٧.٦ (تحسن) |
| متوسط قيمة الصادرات البينية المصرية مع المنطقة | ٠.٩٦ | ٦.٦ | ٥٨٧.٥ (تحسن) |
| متوسط قيمة الواردات البينية المصرية مع المنطقة | ١.٤٧ | ٦.٤١ | ٣٣٦.٠٥ (تحسن) |

**المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.**

وتشير النتائج السابقة الى ان تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر إيجابي على التجارة الكلية وشقيها الصادرات والواردات الكلية المصرية مع المنطقة خلال فترة الدراسة، كما يتضح ان تأثير الاتفاقية كان ايجابياً على الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بدرجة أكبر من نظيره على الواردات الكلية المصرية من المنطقة.

**(٢) تأثير تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى على مؤشرات كفاءة التجارة بين مصر والمنطقة:** تبين ان فترة تنفيذ الاتفاقية شهدت تحسناً في المؤشرات الاقتصادية لكفاءة التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة، وذلك بمقارنة قيم هذه المؤشرات في فترة تنفيذ الاتفاقية بنظيرتها في الفترة السابقة لتنفيذها، فقد تبين تحسن الأهمية النسبية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بالنسبة لإجمالي التجارة الكلية المصرية بنحو ٨.٢٪، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة في الصادرات الكلية المصرية بنحو ٦.٧٣٪، وارتفعت الأهمية النسبية للواردات الكلية المصرية من المنطقة في الواردات الكلية المصرية بنحو ٤.٠٦٪. كما تبين تحسن في متوسط معدل نمو التجارة الكلية المصرية مع المنطقة بنحو ٢٤.٠٨٪، حيث ارتفع متوسط معدل نمو الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بنحو ٢٥.٣٦٪، وارتفع متوسط نمو الواردات الكلية المصرية من المنطقة بنحو ٢٦.٢٦٪.

**جدول رقم (٦): تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مؤشرات كفاءة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٥).**

| الفترات ونسبة التغير٪ / البيان | (١) ٢٠٠٠-٢٠٠٤ | (٢) ٢٠٠٥-٢٠١٣ | التغير بين (٢)، (١)٪ |
|---|---|---|---|
| متوسط أهمية التجارة البينية المصرية مع المنطقة لإجمالي التجارة المصرية٪ | ١٠.١٥ | ١٨.٣٥ | ٨.٢ (تحسن) |
| متوسط أهمية الصادرات البينية المصرية مع المنطقة لإجمالي الصادرات المصرية٪ | ١١.٠٣ | ٢٤.٣٧ | ٦.٧٣ (تحسن) |
| متوسط أهمية الواردات البينية المصرية مع المنطقة لإجمالي الواردات المصرية٪ | ٩.٢٧ | ١٢.٣٣ | ٤.٠٦ (تحسن) |
| متوسط معدل نمو التجارة البينية المصرية مع المنطقة٪ | ١١.٦٣ | ٣٥.٧١١ | ٢٤.٠٨ (تحسن) |
| متوسط معدل نمو الصادرات البينية المصرية مع المنطقة٪ | ١٩.٥٣ | ٤٤.٨٩ | ٢٥.٣٦ (تحسن) |
| متوسط معدل نمو الواردات البينية المصرية مع المنطقة٪ | ٦.٩٢ | ٣٢.٨٨ | ٢٦.٢٦ (تحسن) |
| متوسط معامل الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع المنطقة٪ | ١١٧.٤٣ | ١٧.٥٤ | (٩٩.٩) (تحسن) |
| متوسط معامل الاستقرار الاقتصادي للصادرات المصرية مع المنطقة٪ | ١٣٧.٧١ | ٣١.٢٢ | (١٠٦.٥) (تحسن) |
| متوسط معامل الاستقرار الاقتصادي للواردات المصرية مع المنطقة٪ | ٩٧.١٥ | ١٤.٦٨ | (٨٢.٥) (تحسن) |
| معامل الارتباط بين الصادرات والواردات البينية المصرية مع المنطقة (ر) | ٠.٦٢ | ٠.٨٦ | ٣٨.٧ (تحسن) |
| متوسط أهمية التجارة البينية المصرية مع المنطقة للناتج المحلى الإجمالي المصري٪ | ٢.٨١ | ٦.٨٥ | ٤.٠٤ (تحسن) |
| متوسط أهمية الصادرات البينية المصرية مع المنطقة للناتج المحلى الإجمالي المصري٪ | ١.٢١ | ٣.٣٥ | ٢.١٤ (تحسن) |
| متوسط أهمية الواردات البينية المصرية مع المنطقة للناتج المحلى الإجمالي المصري٪ | ١.٦٩ | ٣.٥ | ١.٨١ (تحسن) |

**الأرقام بين الأقواس قيم سالبة.**

**المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.**

كما تحسن المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بنحو ٩٩.٩٪، حيث تحسن المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بنحو ١٠٦.٥٪، وتحسن نظيره للواردات الكلية المصرية من المنطقة بنحو ٨٢.٥٪. واتضح تحسن الأهمية النسبية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة في الناتج المحلى الإجمالي المصري بنحو ٤.٠٤٪، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الكلية المصرية الى الناتج المحلى الإجمالي المصري بحوالي ٢.١٤٪، وارتفعت الأهمية النسبية للواردات الكلية المصرية من المنطقة في الناتج المحلى الإجمالي المصري بنحو ١.٨١٪. كما ارتفعت درجة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية المصرية مع المنطقة في فترة تنفيذ الاتفاقية عن نظيره في الفترة السابقة لتنفيذها، حيث بلغ قيمة معامل الارتباط في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية نحو ٠.٦٢، ارتفع الى نحو ٠.٨٦ في فترة تنفيذ الاتفاقية وزاد من أهمية الاتفاقية في زيادة التجارة البينية الكلية المصرية مع دول المنطقة.

**رابعاً: تأثير التطورات الاقليمية الراهنة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة:** يتناول هذا الجزء تأثير التطورات الاقليمية على التجارة وشقيها الصادرات والواردات الكلية المصرية مع المنطقة، وبالتالي أثرها على كفاءة هذه التجارة. وقد تم تقسيم فترة الدراسة الى فترتين: الأولى (٢٠١٣-٢٠١١) وهي فترة التطورات الإقليمية، والثانية (٢٠٠٨-٢٠١٠) وهي الفترة السابقة للتطورات الاقليمية مع مراعاة تساوى مدة فترتي المقارنة، وذلك فيما يلي:

**(١) تأثير التطورات الإقليمية الراهنة على قيمة التجارة بين مصر والمنطقة:** شهدت المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ تطورات إقليمية متعددة، وتباينت الدول العربية في مدى تأثرها بهذه التطورات، مما أثر على تجارتها الخارجية الكلية وتجارتها الخارجية مع بقية الدول العربية، وكانت مصر احدى الدول العربية التي نالها بعض التطورات السياسية.

ومن خلال دراسة تأثير التطورات الإقليمية الراهنة على قيمة التجارة بين مصر والمنطقة اتضح ان قيمة التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة شهدت تحسناً بنحو ٣١.١٥٪ خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١١) بالمقارنة بنظيرتها في الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٨)، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الكلية المصرية بنحو ٢٠.٦٣٪، وارتفعت قيمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة بنحو ٤٤.٥٥٪. وتشير النتائج السابقة الى ان التجارة الكلية المصرية مع المنطقة لم تتأثر سلباً بالتطورات الإقليمية بالمنطقة العربية، حيث بلغت قيمة الصادرات الكلية المصرية مع المنطقة نحو ٩.٥٩ مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١١) بزيادة قدرها نحو ١.٦٤ مليار دولار عن نظيرتها في الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٨) والتي بلغت نحو ٧.٩٥ مليار دولار، كما بلغت قيمة الواردات الكلية المصرية من المنطقة نحو ٩.٠٢ مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١١) بزيادة قدرها نحو٢.٧٨٤ مليار دولار عن نظيرتها في الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٨) والتي بلغت نحو ٦.٢٤ مليار دولار، جدول رقم (٧).

**جدول رقم (٧): تأثير التطورات الإقليمية الراهنة على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١١).**

| الفترات ونسبة التغير٪ / البيان | (١) ٢٠١٠-٢٠٠٨ | (٢) ٢٠١٣-٢٠١١ | التغير بين (٢)، (١)٪ |
|---|---|---|---|
| متوسط قيمة التجارة البينية المصرية مع المنطقة | ١٤.١٩ | ١٨.٦١ | ٣١.١٥ (تحسن) |
| متوسط قيمة الصادرات البينية المصرية مع المنطقة | ٧.٩٥ | ٩.٥٩ | ٢٠.٦٣ (تحسن) |
| متوسط قيمة الواردات البينية المصرية مع المنطقة | ٦.٢٤ | ٩.٠٢ | ٤٤.٥٥ (تحسن) |

**المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.**

**(٢) تأثير التطورات الاقليمية الراهنة على مؤشرات كفاءة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة:** كما في بيانات الجدول رقم (٨)، فقد تبين تحسن الأهمية النسبية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة في التجارة الكلية المصرية بنحو ٠.٥٢٪، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بالنسبة للصادرات الكلية المصرية بنحو ٠.٤٪، وارتفعت الأهمية النسبية للواردات الكلية المصرية من المنطقة بالنسبة للواردات الكلية المصرية بحوالي ٠.٦٥٪. الا انه تبين انخفاض في متوسط معدل نمو التجارة الكلية المصرية مع المنطقة بنحو ٢٦.٥٧٪، حيث انخفض متوسط معدل نمو الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بنحو ٢٩.٢٦٪، وانخفض متوسط نمو الواردات الكلية المصرية من المنطقة بنحو ٢٠.٧٨٪.

بينما تحسن المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بنحو ٦٤.٦٩٪ حيث تحسن المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للصادرات الكلية المصرية الى المنطقة بنحو

٧٤.٧٣٪، وتحسن نظيره للواردات الكلية المصرية من المنطقة بنحو ٦٧.٣٩٪. في حين تبين انخفاض الأهمية النسبية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة في الناتج المحلى الإجمالي المصري بنحو ٠.٣٢٪، وبالتالي انخفض اعتماد الاقتصاد المصري على التجارة الكلية مع المنطقة بشكل عام خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١١) عن نظيره خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٨)، متأثراً بانخفاض الأهمية النسبية للصادرات الكلية المصرية الى الناتج المحلى الإجمالي المصري بنحو ٠.٧٤٪، رغم ارتفاع الأهمية النسبية للواردات الكلية المصرية من المنطقة في الناتج المحلى الإجمالي المصري بنحو ٠.٦٥٪. كما اتضح ان ارتفاع قيمة معامل الارتباط بين الصادرات والواردات البينية المصرية مع المنطقة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) لكنه في الاتجاه العكسي، وتحسن قيمة المعامل في الفترة (٢٠١٣-٢٠١١) ويشير ذلك الا ان التطورات الإقليمية كان لها أثرها في الصادرات والواردات الكلية المصرية مع المنطقة بشكل أكبر عن الفترة السابقة لها.

**جدول رقم (٨): تأثير التطورات الاقليمية الراهنة على مؤشرات كفاءة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١١).**

| الفترات ونسبة التغير٪ / البيان | (١) ٢٠١٠-٢٠٠٨ | (٢) ٢٠١٣-٢٠١١ | التغير بين (٢)، (١)٪ |
|---|---|---|---|
| معامل الارتباط بين الصادرات والواردات البينية المصرية مع المنطقة (ر) | (٠.٦٦) | ٠.٥٤ | (تحسن) |
| متوسط معدل نمو التجارة البينية المصرية مع المنطقة٪ | ٣٥.٧٢ | ٩.١٥ | (٢٦.٥٧) (انخفاض) |
| متوسط معدل نمو الصادرات البينية المصرية مع المنطقة٪ | ٣٤.٠٨ | ٤.٨٢ | (٢٩.٢٦) (انخفاض) |
| متوسط معدل نمو الواردات البينية المصرية مع المنطقة٪ | ٣٥.٨٢ | ١٥.٠٤ | (٢٠.٧٨) (انخفاض) |
| متوسط معامل الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع المنطقة٪ | ١٣.٥٤ | ٤.٧٨ | (٦٤.٦٩) (تحسن) |
| متوسط معامل الاستقرار الاقتصادي للصادرات المصرية مع المنطقة٪ | ١٧.٦٥ | ٤.٤٦ | (٧٤.٧٣) (تحسن) |
| متوسط معامل الاستقرار الاقتصادي للواردات المصرية مع المنطقة٪ | ١٩.٤٤ | ٦.٣٤ | (٦٧.٣٩) (تحسن) |
| متوسط أهمية التجارة البينية المصرية مع المنطقة لإجمالي التجارة المصرية٪ | ٢١.٥ | ٢٢.٠٢ | ٠.٥٢ (تحسن) |
| متوسط أهمية الصادرات البينية المصرية مع المنطقة لإجمالي الصادرات المصرية٪ | ٣٠.٧ | ٣١.١ | ٠.٤ (تحسن) |
| متوسط أهمية الواردات البينية المصرية مع المنطقة لإجمالي الواردات المصرية٪ | ١٢.٣ | ١٢.٩٥ | ٠.٦٥ (تحسن) |
| متوسط أهمية التجارة البينية المصرية مع المنطقة للناتج المحلى الإجمالي المصري٪ | ٧.٥٨ | ٧.٢٦ | (٠.٣٢) (انخفاض) |
| متوسط أهمية الصادرات البينية المصرية مع المنطقة للناتج المحلى الإجمالي المصري٪ | ٤.٢١ | ٣.٧٤ | (٠.٧٤) (انخفاض) |
| متوسط أهمية الواردات البينية المصرية مع المنطقة للناتج المحلى الإجمالي المصري٪ | ٢.٥٥ | ٣.٣٧ | (٠.٨٢) (تحسن) |

**الأرقام بين الأقواس قيم سالبة.**

**المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.**

**خامساً: أهم المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية المؤثرة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة:** يتناول هذا الجزء دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية المؤثرة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة، للوقوف على اهمها وتأثيرها، سواء الإيجابي أو السلبي، مما سيكون له أهمية في تحديد الأساليب والآليات التي يمكن اتباعها للتغلب على اهم المعوقات والمشاكل التي تحول دون زيادة التجارة البينية المصرية مع المنطقة، وذلك فيما يلي.

**(أ): أهم المتغيرات الاقتصادية المحلية المؤثرة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة:** يمكن عرض اهم المتغيرات الاقتصادية الداخلية والتي يعتقد انها تؤثر على التجارة الخارجية، وبالتالي تؤثر على التجارة الكلية المصرية مع المنطقة كالآتي:

١- **الناتج المحلى الإجمالي المصري:** يعتبر الناتج المحلى الإجمالي احدى مؤشرات الأداء الاقتصادي، إذ أن الاقتصاد المحلى الكبير من شأنه تعزيز تقسيم العمل، ومن ثم تنوع السلع والخدمات، مما يؤدى إلى توفير أفضل للتبادل التجاري بين الدول [٢١]. كما يعبر الناتج المحلى الإجمالي بصفة أساسية عن مدى مساهمة القطاعات المختلفة في اقتصاد الدولة، من خلال دوره في التجارة الخارجية، وقدرته على سد احتياجاته الدولة من السلع، وتحقيق امنها الغذائي وتقليل اعتمادها على العالم الخارجي، بالإضافة إلى دوره في تحقيق التنمية الشاملة بتوفير النقد الأجنبي من خلال الصادرات، ومن خلال مد القطاعات الأخرى بالمواد الخام اللازمة لعمليات التصنيع وغيرها.

وبتقدير متوسط قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري خلال فترة الدراسة فقد بلغ حوالي 150.6 مليار دولار، وبلغت قيمته في عام ٢٠١٣ نحو 271.44 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو 3.28٪ عن عام ٢٠١٢ حيث بلغ نحو 262.83 مليار دولار، جدول رقم (٩). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (١)، بالجدول رقم (١٠) الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو 15.741 مليار دولار، يمثل نحو 10.45٪ من متوسط الفترة.

**2- سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي:** تأتى أهمية سعر الصرف لأى اقتصاد لكون يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد القومي، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على ميزان المدفوعات، ويؤثر كل ذلك على الاقتصاد المحلى من خلال التأثير على التنمية المحلية، وتنشيط الصناعات التصديرية والتي بدورها تؤثر على الدخل القومي، وهذا ينعكس مباشرة على التوازن الاقتصادي للدولة من خلال التحكم في نسبة التضخم وامتصاص البطالة أي توازن العرض والطلب في كل من سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق العمل، ومحصلة هذه التوازنات الجزئية يشكل التوازن الاقتصادي ككل [١].

وعن علاقة التجارة الخارجية بسعر الصرف فان هناك علاقة بين تذبذب سعر الصرف والتجارة البينية، وان طبيعة تلك العلاقة يعتمد على مصدر هذا التذبذب [١٨] وفى دراسة لكل من Kelin, "Shambaugh" [٢١] في عام ٢٠٠٤، توصلت إلى أن هناك علاقة بين سعر الصرف وحجم التجارة البينية (ومنها الواردات البينية)، وان سعر الصرف الثابت يؤثر إيجابياً على التبادل التجاري بين الدول.

وبتقدير متوسط سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة فقد بلغ نحو 5.35 جنيه للدولار، وبلغت قيمته في عام ٢٠١٣ نحو 6.46 جنيه للدولار بانخفاض في قيمة الجنيه المصري بنحو 6.65٪ عن قيمته في عام ٢٠١٢ والذي بلغ فيه نحو 6.06 جنيه للدولار، جدول رقم (٩). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط سعر الصرف الجنيه المصري امام الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (٢)، بالجدول رقم (١٠) الى زيادة متوسط سعر الصرف (جنيه/دولار) بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو 0.144 جنيه، مما يمثل انخفاضاً في قيمة الجنية امام الدولار بنحو 2.69٪ من متوسط الفترة.

وقد تم استخدام سعر الصرف المصري المرجح بالناتج المحلى الإجمالي المصري لسنوات الدراسة عند اجراء تحليل الانحدار المتعدد المرحلي لدراسة أهم المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية المؤثرة على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة، وذلك للتغلب على مشاكل القياس الإحصائي وتحسين معنوية النموذج.

**3- الصادرات الكلية المصرية الى العالم–بدون المنطقة-:** قدر متوسط قيمة الصادرات الكلية المصرية الى العالم–بدون المنطقة- خلال فترة الدراسة بنحو 5.01 مليار دولار، وبلغت قيمتها في عام ٢٠١٣ نحو 20.63 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو 1.77٪ عن عام ٢٠١٢ حيث بلغت نحو 20.27 مليار دولار، جدول رقم (٩). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات الكلية المصرية الى العالم–بدون المنطقة-خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (٣)، بالجدول رقم (١٠) الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو 1.34 مليار دولار، يمثل نحو 8.93٪ من متوسط الفترة.

**4- الواردات الكلية المصرية من العالم–بدون المنطقة-:** قدر متوسط قيمة الواردات الكلية المصرية من العالم–بدون المنطقة- خلال فترة الدراسة بنحو 34.16 مليار دولار، وبلغت قيمتها في عام ٢٠١٣ نحو 61.51 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو 1.77٪ عن عام ٢٠١٢ حيث بلغت نحو 64.99 مليار دولار، جدول رقم (٩). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات الكلية المصرية من العالم–بدون المنطقة-خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (٤)، بالجدول رقم (١٠)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو 4.353 مليار دولار، يمثل نحو 12.75٪ من متوسط الفترة.

**جدول رقم (٩): تطور اهم المتغيرات الاقتصادية المحلية المؤثرة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠).**

| البيان / السنوات | الناتج المحلى الإجمالي المصري بالمليار دولار | متوسط سعر الصرف المصري جنية-دولار أمريكي | الصادرات الكلية المصرية الى العالم – بدون المنطقة بالمليار دولار | الواردات الكلية المصرية من العالم-بدون المنطقة بالمليار دولار | (التضخم) متوسط أسعار المستهلكين المصري | عدد سكان مصر بالمليون نسمة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 99.59 | 3.47 | 6.30 | 14.81 | 2.68 | 66.14 |
| 2001 | 97.37 | 3.97 | 6.63 | 14.05 | 2.27 | 67.20 |
| 2002 | 85.18 | 4.50 | 6.40 | 12.44 | 2.74 | 68.30 |
| 2003 | 81.14 | 5.85 | 7.87 | 12.92 | 4.51 | 69.43 |
| 2004 | 78.62 | 6.20 | 10.84 | 19.26 | 11.27 | 70.59 |
| 2005 | 89.53 | 5.78 | 13.98 | 23.28 | 4.87 | 71.78 |
| 2006 | 107.38 | 5.73 | 18.34 | 27.93 | 7.64 | 72.99 |
| 2007 | 130.37 | 5.64 | 21.98 | 38.45 | 9.32 | 74.23 |
| 2008 | 162.64 | 5.43 | 18.36 | 44.79 | 18.32 | 75.49 |
| 2009 | 187.48 | 5.54 | 16.18 | 40.16 | 11.76 | 76.93 |
| 2010 | 218.89 | 5.62 | 19.35 | 48.09 | 11.27 | 78.69 |
| ٢٠١١ | 236.00 | 5.59 | 23.00 | 55.54 | 10.05 | 80.53 |
| ٢٠١٢ | 262.83 | 6.06 | 20.27 | 64.99 | 7.12 | 82.55 |
| ٢٠١٣ | 271.44 | 6.46 | 20.63 | 61.53 | 9.50 | 84.63 |
| المتوسط | 150.60 | 5.35 | 15.01 | 34.16 | 6.83 | 74.25 |

**المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.**

**جدول رقم (١٠): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور اهم المتغيرات الاقتصادية المحلية المؤثرة على التجارة المصرية مع المنطقة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠).**

| البيان / رقم المعادلة | المتغير التابع ص^هـ | النموذج | المتوسط السنوي | معدل التغير السنوي٪ | ر٢ | ف |
|---|---|---|---|---|---|---|
| (1) | الناتج المحلى الاجمال المصري بالمليار دولار | ص^هـ = 32.543 + 15.74 سهـ<br>(1.996) (8.219)* | 150.6 | 10.45 | 0.849 | *67.55 |
| (2) | متوسط سعر الصرف المصري جنية-دولار أمريكي | ص^هـ = 4.335 + 0.144 سهـ<br>(12.322)* (3.49)* | 5.35 | 2.69 | 0.504 | *12.181 |
| (3) | الصادرات الكلية المصرية الى العالم – بدون المنطقة-بالمليار دولار | ص^هـ = 4.961 + 1.34 سهـ<br>(3.115)* (7.162)* | 15.01 | 8.93 | 0.81 | *51.3 |
| (4) | الواردات الكلية المصرية من العالم – بدون المنطقة-بالمليار دولار | ص^هـ = 1.501 + 4.355 سهـ<br>(0.545) (13.475)* | 34.16 | 12.75 | 0.958 | *151.515 |
| (5) | (التضخم) متوسط أسعار المستهلكين المصري | ص^هـ = 3.156 + 6.658 سهـ<br>(1.156) (2.694)** | 6.83 | 97.48 | 0.377 | **7.255 |
| (6) | عدد سكان مصر بالمليون نسمة | ص^هـ=63.894 + 1.381 سهـ<br>(159.233)* (29.296)* | 74.25 | 1.86 | 0.986 | *858.79 |

**ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه في السنة هـ. س هـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = ١، ٢، ٣، .....،١٤.**
**القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. * معنوي عند (٠.٠١)، ** معنوي عند (٠.٠٥).**
**المصدر: حسبت من: جداول أرقام (٩).**

**5- متوسط أسعار المستهلكين (التضخم) في مصر:** يعكس التضخم، كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين، التغير السنوي للنسبة المئوية للتكلفة التي يتحملها المستهلك للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكنها أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، سنة مثلاً. ومن آثار التضخم، أثره على التجارة الخارجية، المتمثل في ارتفاع أسعار السلع، الذي يؤدى إلى انخفاض تنافسيتها في الأسواق الخارجية، مما يعنى تراجع حجم صادراتها في البلد المعنى، كما يؤدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة مما يزيد من الاعتماد على الخارج واختلال الميزان التجاري، وتصبح المحصلة النزوع نحو الاستيراد والأحجام عن

السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلى، وتعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل وظهور البطالة بشكل كبير.

وقدر المؤشر العام لأسعار المستهلكين (التضخم) في مصر خلال فترة الدراسة بنحو ٪6.85 (كمتوسط هندسي لمتوسط أسعار المستهلكين لسنوات الدراسة)، وبلغت قيمته في عام ٢٠١٣ نحو ٪9.5 بزيادة تقدر بنحو ٪33.46 عن عام ٢٠١٢ حيث بلغ نحو ٪7.12، جدول رقم (٩). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط أسعار المستهلكين (التضخم) في مصر خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (٥)، بالجدول رقم (١٠) الى تزايده بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو ٪6.66، يمثل نحو ٪97.48 من متوسط الفترة.

**6- عدد سكان مصر**: بلغ عدد سكان مصر في عام ٢٠١٣ نحو 84.63 مليون نسمة، بزيادة قدرها نحو ٪2.52 عن عام ٢٠١٢ حيث بلغ نحو ٨٢.٥٥ مليون نسمة، وقدر متوسط عدد سكان مصر خلال فترة الدراسة بنحو 74.25 مليون نسمة، جدول رقم (٩). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور عدد سكان مصر خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (٦)، بالجدول رقم (١٠) الى تزايده بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو 1.38 مليون نسمة، يمثل نحو ٪1.86 من متوسط الفترة.

**(ب): أهم المتغيرات الاقتصادية الخارجية المؤثرة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة:** يمكن عرض اهم المتغيرات الاقتصادية الخارجية والتي يعتقد انها تؤثر على التجارة الخارجية، وبالتالي تؤثر على التجارة الكلية المصرية مع المنطقة كالآتي:

**1- عدد سكان المنطقة –بدون مصر-:** تعد دراسة عدد السكان، ومعدل نموه، خطوة أساسية ومهمة لمعرفة الطلب الخارجي على السلع المنتجة محلياً، وتعتبر مؤشراً أساسياً لمعرفة احتياجات المجتمعات المادية، التي لا يمكن الاستغناء عنها في حياة السكان اليومية وبالتالي تؤثر في التجارة الخارجية وخاصة في قيمة صادرات الدولة الى بقية دول العالم[٩]. من هذا المنطلق يعتبر عدد السكان بالمنطقة ومعدلات نموه مؤثرا في الصادرات المصرة لدول المنطقة.

وقد بلغ عدد سكان المنطقة –بدون مصر- في عام ٢٠١٣ نحو 272.35 مليون نسمة، بزيادة قدرها نحو ٪2,32 عن عام ٢٠١٢ حيث بلغ نحو266.18 مليون نسمة، وقدر متوسط عدد سكان المنطقة –بدون مصر- خلال فترة الدراسة بنحو 234.75 مليون نسمة، جدول رقم (١١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور عدد سكان المنطقة –بدون مصر- خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (١)، بالجدول رقم (١٢) الى تزايده بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو 5.65 مليون نسمة، يمثل نحو ٪2.4 من متوسط الفترة.

**2- متوسط أسعار صرف عملات المنطقة-بدون مصر- مقابل الدولار الأمريكي:** قدر متوسط أسعار صرف عملات المنطقة-بدون مصر- مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة (كمتوسط هندسي لقيم صرف عملات الدول مقابل الدولار) بنحو 7.26، وبلغت قيمته في عام ٢٠١٣ نحو 8.13 بانخفاض قدره نحو ٪14.58 عن عام ٢٠١٢ والذى بلغ فيه نحو 7.26، جدول رقم (١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط أسعار صرف عملات المنطقة-بدون مصر- مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (٢)، بالجدول رقم (١٢)، الى زيادة قيمة متوسط أسعار صرف عملات المنطقة-بدون مصر- مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو 0.23، مما يمثل انخفاضاً في قيمة متوسط أسعار صرف عملات المنطقة-بدون مصر- مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة بنحو ٪3.54 من متوسط الفترة.

وللتغلب على مشاكل القياس الخاصة بمتوسط أسعار صرف عملات المنطقة وحتى تكون أكثر منطقية تم استخدام الانحراف المعياري لمتوسط أسعار العملات للدول الأعضاء بالمنطقة خلال فترة الدراسة، وذلك عند اجراء تحليل الانحدار المتعدد للعوامل المؤثرة على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة.

**3- الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم–بدون مصر-:** قدر متوسط قيمة الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم– بدون مصر- خلال فترة الدراسة بنحو 695.66 مليار دولار، وبلغت قيمتها في عام ٢٠١٣ نحو 1293.42 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو ٪1.16 عن عام ٢٠١٢ حيث بلغت قيمتها حوالى 1278.53 مليار دولار، جدول رقم (١١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم–بدون مصر- خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (٣)، بالجدول رقم (١٢)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو 89.06 مليار دولار، يمثل نحو ٪12.8 من متوسط الفترة.

**4- الواردات الكلية للمنطقة من العالم–بدون مصر-:** قدر متوسط قيمة الواردات الكلية للمنطقة من العالم– بدون مصر- خلال فترة الدراسة بنحو 435.91 مليار دولار، وبلغت قيمتها في عام ٢٠١٣ نحو 822.4 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو 10.7٪ عن عام ٢٠١٢ حيث بلغت قيمتها حوالى 741.91 مليار دولار، جدول رقم (١١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات الكلية للمنطقة من العالم–بدون مصر خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (٤)، بالجدول رقم (١٢) الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو 55.92 مليار دولار، يمثل نحو 12.83٪ من متوسط الفترة.

**جدول رقم (١١): تطور اهم المتغيرات الاقتصادية الخارجية المؤثرة على التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠).**

| البيان / السنوات | عدد سكان المنطقة -بدون مصر- مليون نسمة | متوسط اسعار صرف عملات المنطقة -بدون مصر- امام الدولار الأمريكي | الصادرات الكلية للمنطقة -بدون مصر- بالمليار دولار | الواردات الكلية للمنطقة -بدون مصر- بالمليار دولار | (التضخم) متوسط أسعار المستهلكين بالمنطقة -بدون مصر- | سعر النفط العالمي بالدولار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 200.08 | 4.17 | 256.62 | 143.80 | 1.85 | 27.60 |
| 2001 | 204.61 | 4.27 | 231.17 | 154.14 | 1.77 | 23.10 |
| 2002 | 209.37 | 4.50 | 236.37 | 169.33 | 1.83 | 24.30 |
| 2003 | 214.33 | 7.46 | 301.96 | 193.84 | 2.71 | 28.20 |
| 2004 | 219.58 | 7.20 | 397.88 | 257.90 | 3.63 | 36.00 |
| 2005 | 225.06 | 7.24 | 550.01 | 320.99 | 3.47 | 50.60 |
| 2006 | 230.81 | 7.19 | 654.47 | 351.45 | 3.88 | 61.00 |
| 2007 | 236.79 | 6.95 | 759.62 | 465.54 | 4.97 | 69.10 |
| 2008 | 242.91 | 6.77 | 1020.60 | 615.42 | 11.27 | 94.40 |
| 2009 | 248.99 | 6.98 | 707.13 | 563.12 | 2.92 | 61.00 |
| 2010 | 254.90 | 7.05 | 880.63 | 607.49 | 3.97 | 77.40 |
| ٢٠١١ | 260.59 | 7.07 | 1170.85 | 694.37 | 4.75 | 107.50 |
| ٢٠١٢ | 266.18 | 7.26 | 1278.53 | 742.91 | 4.77 | 109.50 |
| ٢٠١٣ | 272.35 | 8.31 | 1293.42 | 822.40 | 3.16 | 105.90 |
| المتوسط | 234.75 | 6.46 | 695.66 | 435.91 | 3.47 | 62.54 |

**المصدر: جمعت وحسبت من: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.**

**جدول رقم (١٢): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور اهم المتغيرات الاقتصادية الخارجية المؤثرة على التجارة الكلية المصرية مع المنطقة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠).**

| رقم المعادلة / البيان | المتغير التابع ص^هـ | النموذج | المتوسط السنوي | معدل التغير السنوي٪ | ر٢ | ف |
|---|---|---|---|---|---|---|
| (1) | عدد سكان المنطقة مليون نسمة | ص^هـ =192.418+ 5.645 س هـ (87.918)* ( 551.98)* | 234.75 | 2.4 | 0.998 | *7729.657 |
| (2) | متوسط اسعار صرف عملات المنطقة | ص^هـ = 4.884 + 0.229 س هـ (9.6)* ( 3.834)* | 6.46 | 3.54 | 0.551 | *14.7 |
| (3) | الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم –بدون مصر-بالمليار دولار | ص^هـ =27.691+ 89.063 س هـ (0.441) (12.082)* | 695.66 | 12.8 | 0.924 | *145.97 |
| (4) | الواردات الكلية للمنطقة من العالم -بدون مصر-بالمليار دولار | ص^هـ=16.523+ 55.918 س هـ* (0.627) (18.777) | 435.91 | 12.83 | 0.967 | *352.569 |
| (5) | (التضخم) متوسط أسعار المستهلكين بالمنطقة | ص^هـ = 2.177 + 0.233 س هـ (1.713) ( 0.562)** | 3.47 | 6.71 | 0.169 | 2.441 غ.م |
| (6) | سعر النفط العالمي بالدولار | ص^هـ = 7.719 + 7.13 س هـ (1.223) (9.865)* | 62.54 | 11.69 | 0.89 | *97.327 |

**ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه في السنة هـ. س هـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = ١، ٢، ٣، .....،١٤.**

**القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. * معنوي عند (٠.٠١)، ** معنوي عند (٠.٠٥). غ.م غير معنوي.**

**المصدر: حسبت من: جداول أرقام (١١).**

**5- متوسط أسعار المستهلكين (التضخم) في المنطقة –بدون مصر-**: قدر المؤشر العام لأسعار المستهلكين (التضخم) في المنطقة-بدون مصر- خلال فترة الدراسة بنحو 3.47٪ (كمتوسط هندسي لمتوسط أسعار المستهلكين بالدول الأعضاء في سنوات الدراسة) ، وبلغت قيمته في عام ٢٠١٣ نحو 3.16٪ بانخفاض قدره نحو 33.72٪ عن عام ٢٠١٢ حيث بلغ نحو 4.77٪، جدول رقم (١١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط أسعار المستهلكين (التضخم) في المنطقة-بدون مصر- خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (٥)، بالجدول رقم (١٢)، الى تزايده بمقدار سنوي غير معنوي احصائياً.

**6- سعر النفط العالمي:** بلغ متوسط سعر النفط العالمي في عام ٢٠١٣ نحو 105.9 دولار، بانخفاض قدره نحو 3.29٪ عن عام ٢٠١٢ حيث بلغ نحو 109.5 دولار، وقدر متوسط سعر النفط العالمي خلال فترة الدراسة بنحو 62.54 دولار، جدول رقم (١١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة متوسط سعر النفط العالمي خلال فترة الدراسة، كما بالمعادلة رقم (٦)، بالجدول رقم (١٢)، الى تزايده بمقدار سنوي معنوي احصائياً عند مستوى المعنوية ٠.٠١ بلغ نحو 7.31 دولار، يمثل نحو 11.69٪ من متوسط الفترة.

وقد بلغت قيمة التجارة بين مصر والدول العربية من النفط كمتوسط خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) نحو ٢٦١٨.٨ مليون دولار، تعادل نحو ٢٤.٤٥ من جملة التجارة البينية العربية للنفط، جدول رقم (١٣)، وبالتالي يعتبر النفط من اهم السلع التي يتم تبادلها بين مصر والدول العربية، وتشكل معظمها واردات مصرية من النفط، وبالتالي فارتفاع سعر النفط سيؤثر في قيمة التجارة البينية المصرية مع الدول العربية.

**جدول رقم (١٣): تطور التجارة البينية المصرية العربية من النفط خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٠).**
**القيمة: مليون دولار.**

| البيان / السنوات | التجارة البينية العربية للنفط | التجارة البينية للنفط بين مصر والدول العربية | التجارة البينية المصرية العربية إجمالي التجارة البينية العربية للنفط ٪ |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | 10876.18 | 2512.78 | 23.1 |
| ٢٠١١ | 10563 | 3859.5 | 36.5 |
| ٢٠١٢ | 10437 | 2074.9 | 19.9 |
| ٢٠١٣ | 9359 | 2028 | 21.3 |
| المتوسط | 10308.80 | 2618.80 | 24.45 |

**المصدر: جمعت وحسبت من:**

**١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.**
**٢- قاعدة بيانات pc-TAS لمركز التجارة الدولي (ITC).**
**٣- قاعدة بيانات COMTRADE لمنظمة الأمم المتحدة.**

**سادساً: دالة الطلب على التجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:**

يعتمد الإطار النظري لنموذج للطلب على التجارة البينية، في دراسات التجارة الدولية على عدة فرضيات، لا تختلف كثيراً عنه في نموذج طلب المستهلك، المعروف في النظرية الاقتصادية، فالكمية المطلوبة من الواردات، أو الصادرات، ترتبط عكسياً بالسعر وطرديا بالدخل، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب.

**فرضيات النموذج:** إن هذا النموذج يقوم على عدة فرضيات تتلخص في الآتي:

- أن دالة الطلب على التجارة البينية، متصلة أي يمكن إيجاد مشتقاتها الجزئية وكذلك افتراض أن هذه المشتقات هي أيضاً متصلة.
- بالنسبة للتجارة البينية، والعوامل المؤثرة عليها نتوقع التالي: هناك علاقة طردية بين قيمة التجارة بين مصر والمنطقة مع كل من الناتج المحلى الإجمالي لمصر، ومتوسط سعر النفط العالمي، وعدد السكان للمنطقة، ومؤشر أسعار المستهلكين الأجنبي، وان هناك علاقة عكسية بين قيمة التجارة البينية وكل من قيمة صادرات المنطقة الى دول العالم الخارجي، وقيمة الصادرات المصرية إلى الدول الأخرى، ومؤشر أسعار المستهلكين المصري، ومتوسط سعر الصرف المصري.
- بالنسبة لأثر تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة فمن المتوقع ان يكون تأثيرها إيجابي.

- وسوف يتم استخدام في تقدير دالة الطلب على التجارة البينية للمنطقة، الصيغ المختلفة كالخطية واللوغاريتمية للوصول الى أفضل صورة والتي تتفق مع الاختبارات الاحصائية والمنطق الاقتصادي.

**صياغة النموذج:** يعبر عن الصيغة العامة لنموذج الطلب على التجارة بين مصر والمنطقة، كدالة لقيمة إجمالي الناتج المحلى الإجمالي المصري، ومتوسط أسعار المستهلكين الأجنبي، وقيمة الصادرات الكلية المصرية إلى العالم –بدون المنطقة، ومتوسط سعر النفط العالمي، ومتوسط أسعار المستهلكين المرجح بالناتج المحلى الإجمالي المصري، وقيمة الصادرات الكلية للمنطقة للعالم –بدون مصر، وسعر الصرف المرجح بالناتج المحلى الإجمالي للجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي، وعدد السكان للمنطقة-بدون مصر، المتغير الصوري الذى يعبر عن اثر تنفيذ الاتفاقية، ويمكن صياغتها على النحو التالي:

**ص = د (س١، س٢، س٣، س٤، س٥، س٦، س٧، س٨، م)**

**حيث:**

ص = قيمة التجارة بين مصر والمنطقة بالمليار دولار.
س١ = إجمالي الناتج المحلى الإجمالي المصري بالمليار دولار.
س٢ = متوسط أسعار المستهلكين الأجنبي.
س٣ = قيمة الصادرات الكلية لمصر إلى العالم (بدون المنطقة) بالمليار دولار.
س٤ = متوسط سعر النفط العالمي بالدولار.
س٥ = متوسط أسعار المستهلكين المرجح بالناتج المحلى الإجمالي في مصر.
س٦ = قيمة الصادرات الكلية للمنطقة (بدون مصر) الى العالم بالمليار دولار.
س٧ = متوسط سعر الصرف المرجح بالناتج المحلى الإجمالي للجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي.
س٨ = عدد سكان المنطقة بالمليون نسمة.
م = المتغير الصوري والذي يعبر عن أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة بين مصر والمنطقة، حيث يأخذ القيمة صفر في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية، والقيمة واحد صحيح في فترة تنفيذ الاتفاقية خلال فترة الدراسة.

ولكي يكون النموذج في شكل احتمالي، لابد من إضافة المتغير العشوائي (خ) وتكون معادلة الطلب على التجارة البينية على الشكل التالي:

**ص = أ+ب١ س١ + ب٢س٢ + ب٣ س٣+ ب٤س٤ + ب٥ س٥ + ب٦ س٦ + ب٧س٧+ ب٨ س٨ + ب٩ م + خ)**

وبافتراض أن الأخطاء العشوائية في قيمة التجارة البينية تساوي (صفر) وبتباين ثابت.

**منهجية التحليل وطبيعية البيانات المستخدمة:** تم استخدام بيانات سنوية (Time Series)، للفترة الزمنية (٢٠٠٠ -٢٠١٣)، وقد شملت الدراسة بيانات الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة في التجارة الكلية المصرية مع المنطقة، وتأثير كل عامل على حدة.

**البرنامج الإحصائي المستخدم في تحليل البيانات:** تم استخدام البرنامج الإحصائي ( IBM SPSS Statistics 22) في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

**النتائج القياسية للنموذج:** بالاستناد إلى المعايير الإحصائية والقياسية، في المفاضلة بين الدلات المقدرة، وبعد اجراء عدداً من المحاولات لتقدير العوامل المؤثرة على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة، مع مراعاة ألا يتضمن أي محاولة تقدير لتلك العلاقة الإنحدارية متغيرين مستقلين بينهما مشكلة ازدواج خطى متعدد، استناداً إلى مصفوفة كلاين لمعاملات الارتباط، بالإضافة إلى اختبار Durbin-Watson للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة.

وتبين أن الصورة التي يمكن أن تكون أكثر تمثيلاً للعلاقة الرياضية بين قيمة المتغيرات المؤثرة على قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة، وقيمة هذه التجارة، والتي تتفق مع المنطق الاقتصادي والإحصائي؛ ووفقاً للبيانات في جدولي رقمي (٩)، (١١) تتخذ الصورة الخطية التالية:

ص^هـ = - 55.057 + 0.84 لوس١هـ - 0.699 لوس٣هـ + 0.479 لوس٤هـ
(1.072-) (6.241) * (3.979-) * (4.245) *
- 0.298 لوس٥هـ - 0.039 لوس٦هـ + 0.249 لوس٨هـ + ٠.٩١٥ م.... معادلة رقم (١)
(3.423-)* (3.779-)* ( 3.535)* ( 3.423)*
ف = (١٩٨.٢١٩)* ر٢ = ٠.٨٣٥ ـر٢= ٠.٨٢٩ D.W =2.445
هـ = ١، ٢، ٣، .....، ١٤.
* معنوي عند مستوى معنوية ١٪، D.W اختبار دربن واتسون.

تشير نتائج التحليل إلى أن المعادلة رقم (١) معنوية إحصائياً، إذ أن قيمة (ف) المحسوبة أكبر من قيمة (ف) الجدولية عند مستوى المعنوية (٠.٠١)، كما يشير معامل التحديد المعدل ($ر^2$) إلى أن حوالي ٨٢.٩٪ من التغيرات في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة ترجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة مجتمعة في المعادلة، بفرض ثبات باقي العوامل الاخرى التي لم تتضمنها المعادلة.

ودلت القيمة المحسوبة لاختبار داربن واتسون (DW=2.445) على ان الارتباط الذاتي غير مؤكد inconclusive حيث تقع قيمته بين (4-du=0.713)، و(4-dL=٣.٩٢٢ ). ولا يوجد ارتباط خطى بين المتغيرات وفقاً لمصفوفات كلاين.

وبفحص المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة المقدرة، يتضح ثبوت المعنوية الإحصائية لكل من قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري (س١م)، قيمة الصادرات الكلية لمصر مع العالم الخارجي -بدون دول المنطقة- (س٣م)، متوسط سعر النفط العالمي (س٤م)، متوسط أسعار المستهلكين المصري المرجح بالناتج المحلى الإجمالي (س٥م)، قيمة الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم الخارجي -بدون مصر- (س٦م)، وعدد سكان المنطقة (س٨م)، عند مستوى المعنوية الإحصائية (٠.٠١)، وبدراسة إشارات معاملات الانحدار المقدرة للمتغيرات التفسيرية التي ثبت معنوياتها احصائياً تبين أنها تتفق مع المنطق الاقتصادي.

وتشير معاملات الانحدار الجزئية القياسية بالمعادلة، والتي يمكن بواسطتها ترتيب العوامل التفسيرية من حيث الأهمية في التأثير على التجارة الكلية بين مصر والمنطقة خلال فترة الدراسة، وفقاً لقيم تلك المعاملات، إلى أن متوسط سعر النفط العالمي يأتي في المرتبة الأولى كأهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في قيمة هذه التجارة، حيث بلغ المعامل نحو (2.28)، ثم يأتي في المرتبة الثانية قيمة الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم الخارجي -بدون مصر- حيث بلغ المعامل نحو (2.236)، ثم يأتي ثالثاً قيمة الصادرات الكلية المصرية الى العالم الخارجي -بدون المنطقة- حيث بلغ المعامل نحو (0.977)، ثم جاء رابعاً الناتج المحلى الإجمالي المصري حيث بلغ المعامل نحو (0.881)، ثم جاء في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية عدد سكان المنطقة حيث بلغ المعامل نحو (0.864)، ثم سادساً اثر تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، وأخيراً جاء متوسط أسعار المستهلكين المصري حيث بلغ المعامل نحو (0.15).

**تفسير نتائج النموذج:** وفي ضوء معادلة النموذج، ومعنوية المتغيرات التفسيرية، فانه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن تغيراً في قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري مقداره نحو ١٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو ٠.٤٨٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى نفس الاتجاه. واتفقت تلك النتيجة مع دراسة "Gairuzazmi" [٢٠] في عام ٢٠٠٧، حيث أوضحت الدراسة أثر الأداء الاقتصادي، ممثلاً في الناتج المحلى الإجمالي على الصادرات البينية، أن العلاقة الإيجابية بين الصادرات البينية والناتج المحلى الإجمالي تتفق كلية مع المنطق الاقتصادي، إذ أن الاقتصاد المحلى الكبير من شأنه تعزيز تقسيم العمل، ومن ثم تنوع السلع والخدمات، مما يؤدى إلى توفير فرص أفضل للتبادل التجاري بين الدول. كما اتفقت النتيجة أيضاً مع دراسة "Giles, Williams" [٢١] في عام ٢٠٠٠، التي توصلت إلى أن أهم العوامل المؤثرة على زيادة الصادرات البينية بين الدول، يكمن في حجم النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلى الإجمالي. كما اتفقت تلك النتيجة السابقة مع نتائج دراسة "الشايب" [٨] في عام ٢٠٠٧، ودراسة "مراد وفواز وسليمان" [١٥] في عام ٢٠١٤ والتي توصلت إلى أن الناتج المحلى الكلى يعتبر أهم العوامل المؤثرة في زيادة الصادرات البينية الكلية.
- إن تغيراً في قيمة الصادرات الكلية لمصر مع العالم الخارجي -بدون دول المنطقة-مقداره نحو ١٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.79٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى عكس الاتجاه. وهذه العلاقة تتفق كلية مع المنطق الاقتصادي، إذ أن زيادة التجارة المصرية مع دول العالم غير العربية سيكون له تأثيراً سلبياً على التجارة البينية المصرية العربية، خاصة في ضوء إمكانات وقدرات التجارة الخارجية المصرية.
- إن تغيراً في سعر النفط العالمي مقداره نحو ١٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.48٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى نفس الاتجاه، وهذه النتيجة تتفق تماماً مع المنطق الاقتصادي والواقع الفعلي حيث يشكل النفط أهمية كبيرة في الواردات المصرية من الدول العربية خاصة دول الخليج العربي، كما في بيانات جدول رقم (١٣) وبالتالي فان ارتفاع سعر النفط العالمي سيؤدى الى ارتفاع قيمة الواردات المصرية من الدول العربية.

- إن تغيراً في قيمة الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم الخارجي -بدون مصر- مقداره نحو ١٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.04٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى عكس الاتجاه. وتتفق تلك النتيجة مع المنطق الاقتصادي.
- إن تغيراً في قيمة متوسط أسعار المستهلكين المصري مقداره نحو ١٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.3٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى عكس الاتجاه، وتتفق تلك النتيجة مع المنطق الاقتصادي.
- إن تغيراً في عدد السكان بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقداره نحو ١٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو 0.25٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى نفس الاتجاه، وتتفق تلك النتيجة مع المنطق الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق فانه يمكن الاستنتاج بأن التجارة الكلية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتحدد بصفة رئيسية بالناتج المحلى الإجمالي المصري، وسعر النفط العالمي، وعدد سكان المنطقة، ومتوسط أسعار المستهلكين في مصر (التضخم)، والصادرات الكلية المصرية الى العالم (بدون المنطقة)، والصادرات الكلية للمنطقة الى العالم (بدون مصر).

كما انه لابد من الإشارة إلى أن النتائج المتحصل عليها مقيدة بحدود الدراسة، من حيث عدد الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والفترة الزمنية، ونوعية البيانات المتاحة، وبالتالي من المؤكد أن هناك عوامل أخرى يصعب تقديرها، لعدم توافر بيانات كافية عنها، وتعتبر محددات أمام التجارة الكلية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مثل القيود والضرائب الجمركية التي ما زالت تفرضها الدول الأعضاء على وارداتها، والقوائم السلبية للعديد من السلع التي تحتفظ بعض الدول بحمايتها وتصر على عدم إدراجها بالمنطقة، وصعوبة وتكلفة النقل، وضعف الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى العوامل السياسية والتشريعية واختلاف أذواق المستهلكين داخل الدول وغيرها، مما قد تشكل تلك العوامل عائقاً أو محددات أمام التجارة البينية المصرية العربية.

**سابعاً: سبل تنمية التجارة بين مصر والدول العربية:** وفقا لما الت اليه نتائج البحث، فانه يمكن تنمية التجارة بين مصر والدول العربية من خلال عدة سبل، كالآتي:

- التنسيق بين مصر والدول العربية في التجارة الخارجية، بحيث تنسق مصر مع الدول العربية في إمكانات سد احتياجات هذه الدول من احتياجاتها من السلع والمنتجات التي يمكن لمصر ان تتمتع بقدرات تنافسية ونسبية في انتاجها بديلا عن توجه الدول العربية للخارج، حيث تبين من نتائج البحث ان توجه الدول العربية لسد احتياجاتها من الخارج يؤثر سلباً على التجارة الخارجية المصرية مع هذه الدول.
- التنسيق بين مصر والدول العربية في سد احتياجات مصر من السلع والمنتجات التي تحتاجها مصر والتي يمكن للدول العربية المقدرة في سد هذه الاحتياجات، حيث تبين من نتائج البحث ان توجه مصر الى الخارج لسد احتياجاتها من السلع ينعكس سلباً على التجارة الخارجية بين مصر والدول العربية.
- اتباع خطة مصرية للإنتاج وفقا لاحتياجات الدول العربية في بعض السلع والمنتجات المصرية التي يمكنها ان تمد بها هذه الدول وتكون قادرة على المنافسة مع نظيرتها الأجنبية التي تدخل الدول العربية، وبالتالي يصبح لدينا انتاج مخصص للتصدير للدول العربية، وهذا سينعكس ايجابياً على الإنتاج المصري وكفاءته.
- الاهتمام بدراسات الطلب الخارجي واحتياجات السكان في الدول العربية والعوامل المؤثرة على زيادة الصادرات المصرية، ونشر هذه المعلومات لتكون دليلاً للمصدرين وأيضاً للمنتجين مما سيكون له دور في زيادة الإنتاج والتصدير.
- انشاء إدارة متخصصة مصرية تهتم بمتابعة الاتفاقات الاقتصادية وتنشيطها مع الدول العربية والعمل على إزالة كافة المعوقات وتسهيل سبل التبادل التجاري بين مصر والدول العربية.
- الإسراع بخطوات إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية، بحيث يكون هناك تعريفة موحدة لكل الدول الاعضاء بمنطقة التجارة الحرة مع العالم الخارجي، وجعل القيود غير الجمركية أكثر وضوحا وشفافية من أجل العمل، وتنسيق أفضل للسياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وضمان حرية حركة البضائع والأفراد ورؤوس الأموال مترافقا بالبيئة السليمة في المنطقة، وربط أفضل بين الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية.

**الخلاصة والتوصيات:**

يستهدف هذا البحث دراسة الوضع الراهن للتجارة بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية وكفاءتها وأهم المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية المؤثرة عليها خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠)، واعتمد البحث على الأسلوب البحثي الوصفي والكمي مثل معادلات الاتجاه الزمنى العام ومؤشرات كفاءة التجارة الخارجية وكذلك نموذج الطلب على التجارة البينية في تقدير اهم العوامل المثرة في تجارة مصر مع المنطقة.

وقد تمثلت أهم النتائج البحثية في تزايدت قيمة التجارة بين مصر والمنطقة سنوياً بنحو ١٧٪، حيث تزايدت قيمة الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة سنوياً بنحو ١٨.٩٥٪ وتزايدت قيمة الواردات البينية الكلية المصرية من المنطقة بنحو ١٥.١٪. وشهدت الفترة (٢٠١١-٢٠٠٩) بالإضافة الى عام ٢٠١٣ فائضاً في الميزان التجاري المصري مع المنطقة بينما عان الميزان التجاري المصري عجزاً مع المنطقة في بقية سنوات الدراسة، وتناقص العجز سنوياً بنحو ٢٧٨.٣٪. وقد بلغت نسبة قيمة التجارة الخارجية الكلية المصرية مع المنطقة في إجمالي قيمة التجارة الخارجية الكلية المصرية نحو ٢٢.٩١٪ في عام ٢٠١٣، بارتفاع قدره نحو ٠.٦٧٪ عن عام ٢٠١٢، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٥.٤٢٪. وقدرت نسبة قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية المصرية مع المنطقة في قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري بحوالي ٤.٨٨٪. كما ان نصيب الصادرات الكلية المصرية الى المنطقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري قد بلغ نحو ٢.١٤٪، وبلغ نصيب الواردات الكلية المصرية من المنطقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري قد نحو ٢.٦٥٪ واتضح أن معدل النمو السنوي للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بلغ نحو ١٧٪. وللصادرات بلغ نحو ١٨.٩٥٪. وللواردات بلغ نحو ١٥.١١٪. وقد بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة البينية الكلية المصرية مع المنطقة حوالي ١٣.٥٪. وللصادرات حوالي ٢٣.٩٩٪. وللواردات نحو ١٧.٢٨٪، مع وجود ارتباط قوى بين الصادرات والواردات بين مصر والمنطقة، حيث بلغ قيمة معامل الارتباط نحو ٠.٩٣. في فترة تنفيذ الاتفاقية تحسنت قيمة التجارة الكلية المصرية بنحو ٤٣٧.٦٪، وقيمة الصادرات بنحو ٥٨٧.٥٪ وقيمة الواردات بنحو ٣٣٦.٠٥٪. وتحسنت الأهمية النسبية للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بالنسبة لإجمالي التجارة الكلية المصرية بنحو ٨.٢٪، وارتفع متوسط معدل نمو التجارة الكلية المصرية مع المنطقة بنحو ٢٤.٠٨٪، وزادت درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الكلية المصرية مع المنطقة بنحو ٩٩.٩٪، وللصادرات بنحو ١٠٦.٥٪، وللواردات بنحو ٨٢.٥٪. وارتفعت درجة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية المصرية مع المنطقة حيث بلغ قيمة معامل الارتباط في الفترة السابقة لتنفيذ الاتفاقية نحو ٠.٦٢، ارتفع الى نحو ٠.٨٦ في فترة تنفيذ الاتفاقية، وزاد من أهمية الاتفاقية في زيادة التجارة البينية الكلية المصرية مع دول المنطقة. لم تتأثر قيمة التجارة المصرية مع المنطقة سلباً بالتطورات الإقليمية الراهنة. ويمكن الاستنتاج بأن التجارة الكلية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتحدد بصفة رئيسية بالناتج المحلى الإجمالي المصري، وسعر النفط العالمي، وعدد سكان المنطقة، ومتوسط أسعار المستهلكين في مصر، والصادرات الكلية المصرية الى العالم، والصادرات الكلية للمنطقة الى العالم، حيث إن تغيراً في قيمة الناتج المحلى الإجمالي المصري مقداره نحو ١٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو ٠.٤٨٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى نفس الاتجاه. وتغيراً في قيمة الصادرات الكلية لمصر مع العالم الخارجي -بدون دول المنطقة-مقداره نحو ١٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو ٠.٧٩٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى عكس الاتجاه، وتغيراً في سعر النفط العالمي مقداره نحو ١٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو ٠.٤٨٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى نفس الاتجاه، بينما تغيراً في قيمة الصادرات الكلية للمنطقة الى العالم الخارجي -بدون مصر- مقداره نحو ١٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو ٠.٠٤٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى عكس الاتجاه. وكذلك تغيراً في قيمة متوسط أسعار المستهلكين المصري مقداره نحو ١٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو ٠.٣٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى عكس الاتجاه، كما إن تغيراً في عدد السكان بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقداره نحو ١٪ يؤدى إلى تغيراً مقداره نحو ٠.٢٥٪ في قيمة التجارة الكلية بين مصر والمنطقة وفى نفس الاتجاه.

**ويوصى البحث بعدة توصيات وهي:** ١- التنسيق بين مصر والدول العربية في التجارة الخارجية، بحيث تنسق مصر مع الدول العربية في إمكانات سد احتياجات هذه الدول من احتياجاتها من السلع والمنتجات التي يمكن لمصر ان تتمتع بقدرات تنافسية ونسبية في انتاجها، وكذلك سد احتياجات مصر من السلع والمنتجات التي تحتاجها والتي يمكن للدول العربية المقدرة في سد هذه الاحتياجات. ٢- اتباع خطة مصرية للإنتاج وفقا لاحتياجات الدول العربية في السلع والمنتجات المصرية التي يمكنها ان تمد بها هذه الدول وتكون قادرة على المنافسة مع نظيرتها الأجنبية. ٣- الاهتمام بدراسات الطلب الخارجي واحتياجات السكان في الدول العربية والعوامل المؤثرة على زيادة الصادرات المصرية، ونشر هذه المعلومات لتكون دليلاً للمصدرين والمنتجين. ٤- انشاء إدارة متخصصة مصرية تهتم بمتابعة الاتفاقات الاقتصادية وتنشيطها مع الدول العربية والعمل على إزالة كافة المعوقات وتسهيل سبل التبادل التجاري بين مصر والدول العربية.

**كلمات مفتاحية:** التجارة الخارجية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجارة البينية العربية، الاقتصاد العربي.

## المراجـع


أويابه صالح: أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي ـ دراسة حالة الجزائر ١٩٩٠ـ ٢٠٠٩م، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، وزارة التعليم والبحث العلمي، الجزائر، ٢٠١١م.

حاتم هاتف عبد الكاظم (دكتور): "منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة- موجبات الحاضر والمستقبل"، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي السادس للتجارة الخارجية ومستقبل التنمية، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، اربد، الأردن، ١٦-١٨ تشرين أول ٢٠٠١م.

رسلان خضور (دكتور): "تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية ـ حالة سورية"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (٣)، دمشق، سوريا، ٢٠٠٦م.

سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التجارة الخارجية الكلية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومؤشرات كفاءتها في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين- التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، القاهرة، ١١-١٢ نوفمبر ٢٠١٥م.

سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: "اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية"، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٤م.

صندوق النقد العربي، "نظرة عامة على اقتصاد الدول العربية"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٠م.

عادل محمود خليل: "خطط ومسارات التعاون التجاري في المنطقة العربية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي "سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية، الآثار والآفاق"، منظمة التنمية الإدارية، القاهرة، يناير ٢٠٠٩م.

عبد الباقي موسى عبد الباقي موسى الشايب: دراسة تحليلية للتجارة الدولية الزراعية العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طنطا، ٢٠٠٧م.

عبد القادر اسحق إسماعيل: التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة لمثيلاتها الخليجية، الأكاديمية العربية بالدنمارك، كلية الإدارة ولاقتصاد، الدنمارك، ٢٠٠٩م.

كمال رزيق: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حلم أم واقع، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوربية-عربية"، جامعة سطيف، الجزائر، يونيو ٢٠٠٤م.

مجدي الشوربجى (دكتور): الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، قسم التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، ١٩٩٤م.

محمد احمد احمد السيد (دكتور): الاتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية الزراعية، ورقة بحثية مقدمة للترقية لدرجة أستاذ مساعد، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٥م.

محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٥م.

محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية العربية، وافاق تطورها، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين- التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، القاهرة، ١١-١٢ نوفمبر ٢٠١٥م.

مراد زكي موسى (دكتور)، محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البينية الزراعية العربية-الوضع الراهن وافاق المستقبل، مجلة البحوث الزراعية، جامعة كفر الشيخ، مجلد (٤٠)، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٤م.

نبيل قاسم حسين على: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ٢٠٠٦م.

نزيه عبد المقصور مبروك: "التكامل الاقتصادي العربي وتحريات العولمة مع رؤيا إسلامية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،٢٠٠٦م.

Bacchetta, Phillippe, and Eric Van Wincoop: Exchange – Rate Stability Increase Trade and Welfare? American Economic Review 90 (5), 1093 -1109, Sercu, Piet and Raman Uppal, Exchange Rate Volatility and International Trade, A General Equilibrium Analysis, European Economic Review 47, (2003).

Dr.Imed Liman, Dr.Adil Abdalla: Inter – Arab Trade and Potential "Success of AFTA ", The Arab Planning Institute, 1998.

Gairuzazmi. M. Ghani, Does OTC Membership Reduce Trade: Journal of Cooperation, 28, 4 (2007).

Giles, J.A. and Williams, C.L., Export – Led Growth: A Survey of the Empirical Literature and Some Non causality Results, Part (1), Journal of International Trade and Economic Development, 9, 261-337,2000.

# PERFORMANCE OF TRADE BETWEEN EGYPT AND THE GREAT ARAB FREE TRADE AREA, ITS EFFICIENCY AND MOST IMPORTANT ECONOMIC VARIABLES AFFECTING THEM

**Soliman ,S. A.A.**

**Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center**

## ABSTRACT

This research aims to study the current status of trade between Egypt and the Arab Free Trade Area, its efficiency and the most important domestic and foreign economic variables affecting them during the period (2013-2000). adopted the research method descriptive research and quantitative. The most important research results as follow as: trade increased between Egypt and the region annually by approximately 17%. with overall exports increased to region annually by about 18.95% and imports increased from region by about 15.1%. Period (2009-2011) in addition to 2013 Egyptian trade balance surplus with the region while Egyptian trade balance suffered a deficit with the region in the rest of the year. the deficit decreased annually by about 278.3%. the ratio of total intra- trade volume with the region to the total foreign trade Egyptian about to 22.91% in 2013, an increase of about 0.67% in 2012, and an annual average of about 15.42%. the estimated value of the total foreign trade with the region to the Egyptian gross domestic product (GDP) of about 4.88%. As the share of total exports to the region to the Egyptian gross domestic product (GDP) amounted to about 2.14%, while the share of total imports from the region to the Egyptian gross domestic product (GDP) was about 2.65% and found that the annual growth rate of total trade with the region amounted to about 17%. For exports of around 18.95%. And imports reached to 15.11%. The general index has reached a degree of economic stability of the total intra-trade with area of about 13.5%, and exports about 23.99%. as well as imports of about 17.28%, with a strong link between the imports and exports between Egypt and the region, where the value of the correlation coefficient of about 0.93. In the period of implementation of the Convention have improved overall trade value by approximately 3424.89%, and exports about 587.5%, and imports by about 336.05%. The relative importance of improved overall trade with the region for total trade to around 8.2%. the average rate of growth in total trade with the region around 24.08%. increased degree of economic stability for

Commerce College with the region around 99.9% and exports by around 106.5% and imports by about 82.5%. Correlation between the increased imports and intra- exports with the area where the value of the correlation coefficient in the run-up to the implementation of the Convention towards 0.62, rose to about 0.86 in the period of implementation of the Convention. Not affected by the value of trade with the region adversely affected by the current regional developments where improved towards 31.15% and exports by about 20.63%, imports by about 0.52 percent. while the economy's dependence on trade with the area generally affected by lower relative importance to total exports of Egypt to Egyptian GDP by about 0.74%, despite high relative importance to total imports from the region in the Egyptian gross domestic product by about 0.65%. And it can be concluded that total trade between Egypt and the Great Arabic free trade Area is determined mainly by the Egyptian gross domestic product, and the price of oil, and the population of the region, average consumer prices in Egypt, Egyptian total world exports, total exports of the region to the world, so that a change in the value of the Egyptian gross domestic product amounted to about 1% leads to a change in the amount of about 0.48% in value of total trade between Egypt and the region and in the same direction. a change in the value of total exports in Egypt with the outside world-the States of the region — amounting to around 1% leads to a change in the amount of approximately 0.79% of total trade between Egypt and the region on the reverse. While a change in the world oil price amounting to around 1% leads to a change in the amount of about 0.48% in value of total trade between Egypt and the region and in the same direction. while a change in the value of total exports of the region to the outside World -Egypt-amounting to around 1% leads to a change in the amount of approximately 0.04% of total trade value between Egypt and the region and in the reverse direction. As well as a change in average consumer prices amounted to about 1% of the Egyptian leading to a change in the amount of approximately 0.3% in value of total trade between Egypt and the region, in reverse, as the change in population in major Arabic free trade area amounted to about 1% leads to a change in the amount of about 0.25% in the total value of trade between Egypt and the region and in the same direction. Research recommends several recommendations: 1. coordination between Egypt and Arabic countries in foreign trade, so as to coordinate Egypt with Arabic States of the potential needs of these States of goods and products that Egypt can have comparative and competitive capacities in production, as well as Egypt needs of goods and products that you need and the Arabic States in filling these needs. 2. follow the Egyptian plan for production according to the needs of States in Egyptian commodities and products that can be supplied to these countries and be able to compete with foreign counterparts. 3. attention to studies of external demand and the needs of people in Arabic countries and factors affecting the increase of Egyptian exports, and disseminating this information to be a guide for exporters and producers. 4. create a specialized Egyptian interest in follow-up and revitalization of economic agreements with Arabic countries and work to remove all obstacles and facilitate trade exchange between Egypt and Arabic States.